التقرير الإحصائي السنوي لوزارة التنمية الاجتماعية لعام 2019

إعداد:مديرية التطوير المؤسسي

الموقع الالكتروني للوزارة على شبكة الإنترنت
www.mosd.gov.jo

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله تعالى

صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد حفظه الله تعالى

محتويات التقرير

الموضوع	الصفحة
كلمة معالي وزير التنمية الاجتماعية	5
منهجية إعداد التقرير السنوي	6
نشأة وزارة التنمية الاجتماعية وتطورها	9-7
الإطار الاستراتيجي لوزارة التنمية الاجتماعية	12 -10
المهام الرئيسة	12
الخدمات التي تقدمها الوزارة	15-13
إحصائيات الموارد البشرية	17-15
الهيكل التنظيمي	18
الموازنة ومصادر التمويل	19
أصحاب العلاقة وطبيعة العلاقة مع كل منهم	19
أهم الشراكات المحلية والدولية	20
الإنجازات مصنفة حسب مجالات عمل الوحدات الإدارية	21
إنجازات مديرية سجل الجمعيات	22-21
إنجازات مديرية صندوق دعم الجمعيات	22
إنجازات مديرية الجمعيات	24-23
إنجازات مديرية تعزيز الإنتاجية والحد من الفقر	25-24
إنجازات مديرية الأسرة والحماية	27-25
إنجازات مديرية الأحداث والأمن المجتمعي	29-27
إنجازات مديرية شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة	30-29
إنجازات مديرية الشؤون القانونية	31
إنجازات مديرية السياسات والاستراتيجيات	32
إنجازات مديرية الأبنية والمساكن	34-33
إنجازات مديرية التطوير المؤسسي	35-34
إنجازات مديرية الشؤون الإدارية	36
إنجازات مديرية الموارد البشرية	38-37
إنجازات مديرية الموارد المالية	38
إنجازات مديرية الاتصال	40-39
إنجازات وحدة الرقابة الداخلية	42-40
إنجازات وحدة خدمة الجمهور	43-42
إنجازات وحدة مكافحة التسول	44
أبرز تطلعات وزارة التنمية الاجتماعية خلال عام 2020	45

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة معالي الوزير

انطلاقاً من مبدأ الشفافية والإلتزام بنشر المعرفة، يسعدني ويشرفني أن أنشر التقرير الإحصائي السنوي لوزارة التنمية الاجتماعية لعام 2019، والذي يستعرض أبرز أعمالها خلال عام 2019 واستعراض مجموعة من المؤشرات الكمية المتعلقة بأعمال الوزارة خلال عامي 2017 و2018،وتأتي جهود الوزارة خلال السنوات الماضية إلتزاماً منها في تأدية واجباتها ومهاما تجاه كافة شرائح المجتمع وفقاً للتشريعات الناظمة لعملها، إضافة إلى إلتزامها بنشر المعلومات لضمان إنفاذ حق الحصول على المعلومات النافذ.

وتعتبر الوزارة الجهة المسؤولة بشكل مباشر عن قطاع العمل الاجتماعي في الأردن، ومن هذا المنطلق تسعى الوزارة دائما لتحقيق أهدافها المرتبطة بمؤشرات قياس أدائها التي تقيس مخرجاتها في المجالات التالية: العمل التطوعي المؤسسي، تعزيز الإنتاجية والحد من الفقر، الأسرة والحماية، كبار السن، الأحداث والأمن المجتمعي، المرأة، الأشخاص ذوي الإعاقة، التشريعات والسياسات الاجتماعية، أتمتة الخدمات، وغيرها من المجالات.

ويوثق هذا التقريرإنجازات الوزارة خلال عام 2019، كإحدى الوثائق الهامة والمرجعيات الأساسية التي توثق مسيرة الوزارة التنموية وتوثيق صياغة رؤيتها ورسالتها وقيمها وأهدافها الاستراتيجية وتحديد شركائها الحقيقيين لخدمة فئاتها المستهدفة وتنمية المجتمعات المحلية في مختلف مناطق المملكة، متمنياً لمجتمعنا الأردني التقدم والإزدهارتحت ظل سيدي صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني "حفظه الله تعالى ".

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وزير التنمية الاجتماعية

بسمة موسى إسحاقات

منهجية إعداد التقرير الإحصائي السنوي:

اعتمدت منهجية صياغة التقرير السنوي لوزارة التنمية الاجتماعية لعام 2019 على النهج التشاركي بإشراك كافة الوحدات الإدارية في الوزارة، وذلك من خلال تنفيذ الإجراءات التالية:

- رصد منجزات الوحدات الإدارية لعام 2019 من خلال إدخال البيانات من قبل الوحدات الإدارية على نظام الإنجازات الإلكتروني بشكل شهري، والمرتبطة بمؤشرات قياس الأداء على مستوى الأهداف الاستراتيجية والبرامج والمشاريع.
- تدقيق البيانات المدخلة على نظام الإنجازات الإلكتروني ومراجعتها واجراء التعديلات عليها بالتنسيق والتعاون مع الوحدات الإدارية في الوزارة.
- صياغة مسودة تقرير إنجازات الوزارة لعام 2019 الذي اشتمل على المحتويات التاليه: كلمة الوزير، نشأة الوزارة وتطورها، إطارها الاستراتيجي، مهامها الرئيسة، خدماتها، إحصائيات الموارد البشرية، هيكلها التنظيمي، الموازنة ومصادر تمويلها، الشركاء، أبرز الإنجازات مصنفه حسب مجالات عمل وحداتها الإدارية، وتطلعاتها المستقبلية.
- عرض التقرير على الوحدات الإدارية في الوزارة للحصول على التغذية الراجعة وإجراء التعديلات اللازمة وفقاً للتغذية الراجعة من قبل هذه الوحدات، تمهيداً للحصول على الموافقة المبدئية والسير بإجراءات اعتماده حسب القنوات الرسمية.
- اعتماد التقرير السنوي من قبل لجنة التخطيط والتنسيق والمتابعة في الوزارة.
- إصدار قرار رسمي باعتماد التقرير من قبل معالي وزير التنمية الاجتماعية.
- نسخ التقرير على أقراص مدمجة لغايات النشر.
- نشر التقرير على المستوى الداخلي للوزارة من خلال إرساله لكافة الموظفين عبر البريد الإلكتروني الرسمي، والمستوى الخارجي من خلال نشره عبر الموقع الإلكتروني للوزارة وإرسالة لكافة الجهات الشريكة من مؤسسات حكومية وغير حكومية.

نشأة وزارة التنمية الاجتماعية وتطورها

تأثرت الوزارة قبل تأسيسها وفي أثنائهوبعدهبظروف المجتمع الأردنيالتي انعكست على موقفها من العمل الاجتماعيالذي يشكل ميدان ممارستها العمليةكما يتضح في الآتي:

- بعد تأسيس الدولة الأردنية في بداية العقد الثاني من عشرينيات القرن الماضي، سجلت العديد من الجمعيات الخيرية بموجب قانون الجمعيات الأردني لعام 1936 لدى رئاسة الوزراء.
- بعد نيل الأردن لاستقلاله عام 1946، أنشئتإدارة خاصة للشؤون الاجتماعية في وزارة الداخلية عام 1948للتصدي لظاهرة الهجرة الداخلية، وآثارها السلبية.
- عام 1951 نقلت إدارة الشؤون الاجتماعية من وزارة الداخلية إلى وزارة الصحة، ورفعت إلى دائرة عرفت آنذاك بدائرة الشؤون الاجتماعية، وتمثل دورها في: الحد من هجرة المواطنين من الريف إلى المدن، رعاية الأحداث الجانحين، وتقديم المساعدات للفقراء.
- عام 1956 صدر قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم 14 لسنة 1956، ونصت المادة الثالثة منه على غايةوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل: " توفير الضمان الاجتماعي الشامل والكفاية الإنتاجية،وتنسيق الخدمات الاجتماعية لجميع المواطنين في جميع مراحل العمر، وتنظيم استثمارهم".
- عام 1956 كانت وزارة الشؤون الاجتماعية والعملتطبق قانونها من خلال دوائرها التنظيمية التالية:دائرة الرعاية الاجتماعية لتنفيذ مهمة تقديم المساعدات وتنظيم النشاط الاجتماعي الأهلي ورعاية الأسرة، دائرة الإنشاء التعاوني، دائرة العمل، ودائرة الاصطلاح الريفي لتنفيذ مهمة نهوض المجتمعات المحلية.
- عام 1963 أصبحت دائرة الرعاية الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تضم الأقسام التالية: مراقبة السلوك ورعاية الأحداث، شؤون التأهيل، النشاط الأهلي والتمويل، والإغاثة.
- عام 1965 ألحق بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل معهد الخدمة الاجتماعيةعلىأثر صدور نظامه رقم 138 لسنة 1965.
- عام 1965 أوكلت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مهمة حملة محو الأمية وتعليم الكبار بموجب نظامها رقم 120 لسنة 1965.
- عام 1966 صدر قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (33)، وفي عام(1968) صدر قانون الأحداث رقم(24) .

- خلال الفترة عام 1970 – 1997تعرض الإطارالمؤسسي لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل للتغيير بموجب النظم ذوات الأرقام (70 لسنة 1970، 36 لسنة 1980، 24 لسنة 1991، 21 لسنة 1997).
- عام 1975 تغير اسم الوزارة من الشؤون الاجتماعية والعمل إلى التنمية الاجتماعية والعمل، وفي عام 1979 انفصلت التنمية الاجتماعية عن العمل، وأصبحت الوزارة تعرف باسم التنمية الاجتماعية.
- بتاريخ 2003/4/16 عملت وزارة التنمية الاجتماعية على إعادة هيكلتها؛ أسفرت عن شكل جديد لبنيتها المؤلف من الوحدات الإدارية التالية: مديرية الأسرة والأمن الاجتماعي، مديرية تنمية المجتمع، مديرية التخطيط والتقويم، مديرية الاتصال والعلاقات العامة،مديرية الشؤون الإدارية والمالية، وحدة الرقابة الإدارية والمالية والفنية، وحدة المشاريع السكنية للفقراء.
- بتاريخ 2005/11/6 قامت وزارة التنمية الاجتماعية مرة أخرى إلى إعادة هيكلتها؛ أسفرت عن إحدى عشرة(11) مديرية مركزية هي: مديرية تنمية المجتمع، مديرية الأسرة الطفولة والمرأة، مديرية الرقابة، مديرية الاتصال والتوعية المجتمعية، مديرية التعاون الدولي، مديرية الدراسات والتخطيط، مديرية الأبنية والخدمات، مديرية شؤون المعوقين، مديرية الديوان، مديرية تنمية الموارد البشرية، ومديرية تنمية الموارد المالية.
- في النصف الثاني من عام 2006 أعدت وزارة التنمية الاجتماعية مشروع جديد لهيكلتها، نفذته بالتعاون مع وزارة إصلاح القطاع العاموبموجب هذا المشروع، أصبح تنظيم وزارة التنمية الاجتماعية، يتألف من عدة وحدات إدارية، أبرزها المديريات المركزية التالية: الديوان، الأسرة والحماية، شؤون الأشخاص المعوقين، تعزيز الإنتاجية، الفقر والتكافل الاجتماعي، الجمعيات والهيئات الاجتماعية، التثقيف والتوعية المجتمعية، تنمية وإدارة الموارد البشرية، الشؤون الإدارية، الشؤون المالية، الأبنية والمساكن، التخطيط والتطوير المؤسسي، الدراسات والمعلومات.
- عام 2008 إصدار قانون الجمعيات رقم (51) لسنة 2008 وتعديلاته، والذي تضمن تأسيس سجل وطني موحد لتسجيل الجمعيات وإنشاء صندوق لدعم الجمعيات.
- بتاريخ 2010/6/21 عملت الوزارة على مراجعة هيكلها التنظيمي ومهام وحداتها التنظيمية الذي تكون من المديريات والوحدات الإدارية التالية: وحدة الرقابة الداخلية، وحدة العلاقات العامة والاعلام، مديرية السياسات والإدارة الاستراتيجية، وحدة الشؤون القانونية، مديرية الأسرة والطفولة، مديرية الدفاع الاجتماعي، مديرية شؤون الأشخاص المعوقين، مديرية تعزيز الإنتاجية والحد من الفقر، مديرية الجمعيات، مديرية الأبنية والمساكن، مديرية التطوير

المؤسسي، مديرية الموارد البشرية، مديرية الشؤون الإدارية، مديرية الموارد المالية، ومديريات التنمية الاجتماعية الميدان.

- عام 2014 إصدار قانون الأحداث رقم (32) لسنة 2014 والذي استحدث تدابير غير السالبة لحرية الحدث، واستحدث محاكم مختصة للأحداث وكذلك إدارة لشرطة الأحداث.
- عام 2015 صدر نظام التنظيم الإداري لوزارة التنمية الاجتماعية رقم (117) لسنة 2015 الذي نصت المادة (3) فيه على تكوين الهيكل التنظيمي للوزارة من المديريات والوحدات الإدارية التالية: مديرية سجل الجمعيات، مديرية صندوق دعم الجمعيات، مديرية الجمعيات، مديرية تعزيز الإنتاجية والحد من الفقر، مديرية الأسرة والحماية، مديرية الأحداث والأمن المجتمعي، مديرية شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة، مديرية الشؤون القانونية، مديرية السياسات والاستراتيجيات، مديرية الأبنية والمساكن، مديرية التطوير المؤسسي، مديرية الشؤون الإدارية، مديرية الموارد البشرية، مديرية الموارد المالية، مديرية الاتصال، وحدة الرقابة الداخلية، وحدة خدمة الجمهور، حدة مكافحة التسول، ومديريات التنمية الاجتماعية الميدان.
- عام 2017 إصدار قانون الحماية من العنف الأسري رقم (15) لسنة 2017، والذي تضمن استحداث منظومة لرصد ومعالجة حالات العنف.
- عام 2017 إصدار قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة (2017)، والذي أكد على أهمية دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في مجتمعاتهم الطبيعية مع التوجه للحد من الخدمات المؤسسية الإيوائية.
- عام 2018 تبني الوزارة لنهج التحول الإلكتروني في تقديم الخدمات الاجتماعية، وتبسيط الإجراءات ورفع مستوى الشفافية في تقديم خدماتها.
- أطلقت الوزارة عام 2019 ضمن خطة التحول الإلكتروني (8) خدمات إلكترونية.

الإطار الاستراتيجي لوزارة التنمية الاجتماعية

الرؤيـــة:

وزارة متميزة داعمة لمجتمع آمن ومستقر عماده الأسرة يحقق العدالة الاجتماعية.

الرسالـــة:

الإرتقاء بالعمل الاجتماعي التنموي، وتحسين نوعية حياة أفراد المجتمع، من خلال رسم السياسات الاجتماعية والأطر التشريعية المتكاملة وتوظيف المعلومات والمعرفة لتوفير الخدمات الاجتماعية المتميزة، وتعزيز الشراكات المحلية والدولية القائمة على بنية مؤسسية متطورة وكوادر بشرية متخصصة ومؤهلة تعزز عملية التنمية المستدامة.

القيم المؤسسية:

1- التميز والإبداع.
2- الشفافية والمساءلة.
3- العمل بروح الفريق.
4- التشاركية.
5- العدالة وتكافؤ الفرص.

الأهداف الاستراتيجية والقطاعية والوطنية التي تساهم الوزارة في تحقيقها:

أولاً: الأهـداف الوطنيـة: حددت وثيقة رؤيـة الأردن 2025 الأولويـات الاستراتيجية المرتبطـة بأعمـال الوزارة وشركائها، والمتمثلة في الأولويات التالية:

1. تطوير الخدمات الحكومية.
2. تشجيع العمل التطوعي.
3. بناء وتطوير أنظمة استهداف موحدة تساعد في الحد من وتخفيض نسب الفقر.
4. تعزيز الاحترام للفئات المستضعفة والمهشمة.
5. دعم الأشخاص ذوي الإعاقة ليشاركوا في جميع أنشطة المجتمع.
6. توفير الحماية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة.
7. توسيع الانتفاع والتمكين والحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة.
8. زيادة مشاركة المرأة في جميع جوانب المجتمع.
9. الاهتمام بكبار السن.

10. تحسين دور الأسر من خلال تعزيز الأبوة والأمومة
11. تعزيز الحماية الاجتماعية والمسؤولية المجتمعية.
12. تحسين وإتاحة الحصول على السكن اللائق للفقراء.
13. تعزيز التنمية المحلية.
14. تعظيم الاستفادة من مخرجات برامج تعزيز الإنتاجية والتدريب والتأهيل بما يضمن إيجاد فرص عمل تتوافق مع احتياجات السوق للفقراء والمعرضين للفقر.
15. مهننة العمل الاجتماعي.
16. إعداد إستراتيجيةوقانون عصري للعمل الاجتماعي الأردني.

ثانياً: الأهداف القطاعية:شملت الأهداف القطاعية الخاصة بالمجتمع والحماية الاجتماعية كما وردت في البرنامج التنفيذي التنموي (2016– 2019) والمحدث لغاية عام 2021، ثلاثة أهداف رئيسة وعشرة أهداف فرعية:

الأهداف الرئيسة

- حماية الأفراد وأسرهم من الأخطار التي قد تواجههم خلال دورة حياتهم وحدوث التغييرات الهيكلية في مجتمعاتهم المحلية.
- النهوض بمستوى التعاون والتنسيق ما بين الجهات المعنية بالحماية الاجتماعية.
- تحفيز المؤسسات والشركات والقطاع الأهليوالخاص والتطوعي على تولي مسؤولياتها الاجتماعية.

الأهداف الفرعية

ويتفرع عن هذه الأهداف القطاعية الأهداف الفرعية التالية:

- تكامل سياسات الحماية الاجتماعية ومأسسة خدماتها على المستوى الوطني.
- تعزيز وتمكين الأسرة للإطلاع بأدوارها.
- توفير خدمات الحماية الاجتماعية وبالجودة العالية.
- تأهيل ودمج الأحداث.
- الحد من ظاهرة التسول.
- توفير الخدمات النوعية للأشخاص ذوي الإعاقة.
- توفير الرعاية الإيوائية لكبار السن.
- توفير خدمات الرعاية البديلة.
- مهننة العمل الاجتماعي بكافة مستوياته.
- مأسسة المسؤولية المجتمعية.

ثالثـاً: الأهـداف الاسـتراتيجية: بنـاءً علـى التزامـات الأردن الدوليـة والتوجهـات والـرؤى الوطنيـة والأهداف القطاعية قامت الوزارة وبالتشاور مع شركائها بمراجعة جميع هذه التوجهات وقامت بتحديد الأهداف الإستراتيجية الستة التالية ضمن إستراتيجيتها للأعوام (2017 – 2021):

1. تطوير السياسات والتشريعات الاجتماعية.
2. تعزيز القدرة المؤسسية للوزارة وتجذير ثقافة التميز.
3. تطوير الخدمات الاجتماعية والارتقاء بنوعيتها وجودتها.
4. تنظيم العمل التطوعي وتفعيله.
5. المساهمة في تمكين المجتمعات المحلية والفئات المستهدفة.
6. تطوير وبناء الشراكات ومأسستها وتعزيز التعاون والتنسيق في مجال العمل الاجتماعي.

المهام الرئيسة:

غاية الوزارة كما وردت في المادة الثالثة من قانون تأسيسها (رقم 14 لسنة 1956)، هي: "توفير الضمان الاجتماعي الشامل، والكفاية الإنتاجية، وتنسيق الخدمات الاجتماعية لجميع المواطنين في جميع مراحل العمر وتنظيم استثمارهم مورد إنتاج الدولة وهو الثروة الآدمية". حيث تتمحور المهام الرئيسة للوزارة في المهام التالية:

- تنمية المجتمعات المحلية والاستفادة من الإمكانات المتاحة في المجتمع.
- تنظيم العمل الاجتماعي التطوعي وتفعيل دور المشاركة الأهلية لتلبية احتياجات المجتمع من الخدمات الاجتماعية.
- المحافظة على تماسك الأسرة، وحمايتها من التصدع والتفكك وتوفير الخدمات المؤسسية للمحتاجين من أفرادها.
- المساهمة بالحد من أخطار الجريمة والانحراف ومعالجة المشكلات الاجتماعية الناجمة عنها.
- توفير الخدمات الاجتماعية الضرورية للمحتاجين بهدف دمجهم في المجتمع.
- المساهمة في تمويل المشاريع التنموية.

وبناء على مهام الوزارة المشار إليها اعلاه، فإن لها دورين رئيسين، هما:

- **الدور الرعائي:** المتمثل في تقديم خدمات الرعاية للأفراد المستضعفين والفئات المهمشة، مثل: الأيتام، الأحداث، ذوي الإعاقة، كبار السن، النساء المعنفات، وضحايا الاتجار بالبشر.
- **الدور التنموي:** المتمثل في المساهمة بتعزيز إنتاجية الأفراد وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية والحد من الفقر من خلال تسجيل الجمعيات وتمكينها وتقديم مشاريع القروض الإنتاجية وبناء وصيانة وشراء المساكن ومراجعة التشريعات الاجتماعية وتطويرها.

- **الخدمات التي تقدمها الوزارة والخدمات المشتركة والإلكترونية المتاحة:**

المديرية	اسم الخدمة
مديريةالأشخاص ذوي الإعاقة	قرار منح ترخيص مراكز التدخل المبكر/ بموجب نظام التدخل المبكر لعام 2017
	إصدار قرار إلحاق بالمراكز الإيوائية الحكومية للأشخاص ذوي الإعاقة
	إصدار قرار إلحاق بالمراكز النهارية الحكومية للأشخاص ذوي الإعاقة
	إصدار قرار إلحاق في المراكز النهارية والمراكز الإيوائية في القطاع الخاص والتطوع
	طلب الحصول على خدمات التشخيص والتأهيل المجتمعي
	طلب الحصول على تخفيض أسعار تذاكر السفر للأشخاص ذوي الإعاقة
	طلب الحصول على تأمين صحي للأشخاص ذوي الاعاقة
	طلب الحصول على إعفاء جمركي للأشخاص ذوي الإعاقة
	الحصول على التعليم والتدريب والتأهيل المهني للأشخاص ذوي الإعاقة
	طلب الحصول على إعفاء من رسوم تصريح العمل
مديرية الأسرة والحماية	ترخيص مؤسسات الرعاية الإيوائية
	ترخيص دور الحضانات (متوفرة إلكترونيا)
	نقل ملكية حضانة من شخص إلى آخر/ دخول وانسحاب شريك في دار الحضانة
	نقل مبنى دار حضانة لمبنى جديد أو توسعة مبنى حضانة قائمة
	إغلاق دار حضانةبناء على رغبة المؤسسين
	تجديد ترخيص دور الحضانة
	ترخيص دار لرعاية كبار السن إيوائية
	ترخيص نادي نهاري لكبار السن
	إلحاق مسن بدور الرعاية الإيوائية لكبار السن
	تجديد ترخيص دار لرعاية كبار السن / إيوائية
	تجديد ترخيص نادي نهاري للمسنين
	نقل أو نقل ملكية أو توسعة أو إغلاق نادي نهاري للمسنين
	نقل أو نقل ملكية أو توسعة أو إغلاق دار لرعاية المسنين إيوائية
	تقديم طلب الاحتضان
	قرار الموافقة على تقديم الرعاية الأسرية البديلة للأطفال(التحضين)
	الدمج الأسري / الرعاية البديلة
	خدمة توفير مسكن (شراء واستئجار)
	خدمة مساعدة زواج (شراء أثاث)
	خدمة دعم مالي لاستكمال دراسة ودورات تدريب (من خلال الاتفاقيات المبرمه مع الشركاء)
	خدمة تقديم المساعدات المالية الاستثنائية للخريجين
مديرية الأحداث والأمن المجتمعي	إلحاق طفل بوالدته في مراكز الإصلاح والتأهيل/ النساء(دار الأمل)
	الحصول على تصريح زيارة حدث لذويه في مراكز الإصلاح والتأهيل
	ترخيص دور حماية الأسرة

	توكيل محامين وتوفير الاستشارات القانونية
مديرية تعزيز الإنتاجية والحد من الفقر	طلب الحصول على قرض مشروع أسر منتجة وريادة الشباب
	إصدار قرار منحة مشروع إنتاجي تنموي (جمعية خيرية، مركز تنمية مجتمع محلي)
	إصدار قرار منحة صندوق ائتمان (جمعيةخيرية، مركز، مكتب تنمية مجتمع محلي)
	إصدار قرار تسليم إدارة مركز تنمية المجتمع المحلي لجمعية خيرية
	إعداد الدراسة الاجتماعية لغايات منح التأمين الصحي للأسر الفقيرة
مديرية الجمعيات	حل الجمعية–اختياريا.
	مراجعة الحسابات المالية للجمعيات التي تقل ميزانيتها عن 2000 دينار.
	إعانات الجمعيات الخيرية –الدعم النقدي للجمعيات لتمكينها من تنفيذ البرامج والمشاريع المرتبطة بتحقيق أهدافها وغاياتها
	إنشاء فروع –للجمعيات
	تمكين الجمعيات من إنشاء وفتح مركز أو مكتب خدمات
	اندماج جمعيتين –أو أكثر
	تسهيل حصول الجمعيات والهيئات المسجلة لدى الجهات الرسمية الأخرى على إعفاء ضريبي وجمركي(متوفرة إلكترونيا للجمعيات الأجنبية)
	تسهيل امتلاك الجمعيات مركبة–حمولتها (4) ركاب أو أكثر – (نقل ملكية وتسجيل)
	تسهيل تجديد رخصة مركبة حمولتها (4) ركاب أو أكثر للجمعيات
	تسهيل حصول الجمعيات على إعفاء من رسوم المسقفات
	تمكين الجمعيات والهيئات بالحصول على الموافقة لتنفيذ حملة لجمع التبرعات
	تسهيل تسجيل وامتلاك الجمعيات قطع الأراضي والعقارات
	حصول الجمعيات على إصدار أو تجديد تصريح عمل وإذن إقامة للعاملين أو المتطوعين الأجانب (إصدار وتجديد تصريح عمل للجمعيات الأجنبية متوفرة إلكترونيا)
	تسهيل تمكين الجمعيات من فتح حساب بنكي(متوفرة إلكترونيا للجمعيات الأجنبية)
	تسهيل تمكين الجمعيات من تعديل أسماء المفوضين بالتوقيع على حسابها البنكي
	تسهيل تعديل الأنظمة الأساسية للجمعيات
	مراجعة التقارير السنوية والخطة المستقبلية والموازنة التقديرية للجمعيات
	دراسة ومراجعة وتعديل المشاريع والبرامج والنشاطات للجمعيات
	إصدار توصية حول واقع عمل الجمعية القانوني والإداري والمالي
مديرية سجل الجمعيات	تسجيل جمعية (متوفرة إلكترونيا)
	تسجيل جمعية/ فرع أجنبية (متوفرة إلكترونيا)
	تسجيل اتحاد
	انضمام جمعية لعضوية اتحاد
	اندماج الجمعيات
	نقل تبعية جمعية
	حل الجمعية/ الاختياري

	تعديل النظام الأساسي (متوفرة إلكترونيا)
	إصدار شهادة بدل فاقد/ تالف (متوفرة إلكترونيا)
	الحصول على الموافقة على التمويل الأجنبي
مديرية صندوق دعم الجمعيات	الدعم النقدي الجمعيات
	دعم مشاريع الجمعيات
مديرية الأبنية والمساكن	طلب الموافقة على إدراجه على قوائم شراء مسكن لأسرة فقيرة
	قرار الموافقة على شراء مسكن لأسرة فقيرة
	قرار الموافقة على إنشاء وصيانة مسكن لأسرة فقيرةتمتلك قطعة أرض
	طلب الموافقة على توصيل الكهرباء للأسر الفقيرة عن طريق فلس الريف
وحدة خدمة الجمهور	الحصول على إغاثة طارئة
	الحصول على مساعدة استثنائية مالية/عينية
	تقديم شكوى/اقتراح/ثناء
	الإرشاد والتوجيه
	خدمة ضمان حق الحصول على المعلومات
مديرية الموارد البشرية	تدريب طلاب الجامعات
	التطوع

إحصائيات الموارد البشرية والهيكل التنظيمي:

بلغ مجموع الموظفين في الوزارة حتى نهاية عام 2019 حوالي (2686) موظف بموجب نظام الخدمة المدنية، موزعين حسب الآتي:

- عدد الموظفين من فئة الإناث (1523) ما نسبته (56,7)، في حين كان عدد الموظفين من فئة الذكور (1163) ما نسبته (43,3)، والشكل التالي يوضح توزيع موظفي الوزارة لعام 2019 حسب النوع الاجتماعي:

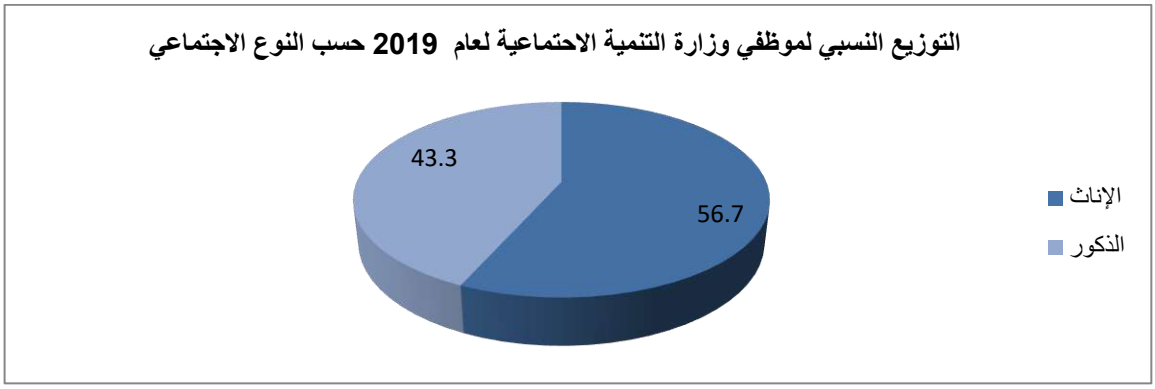

– يمثل موظفي الفئة الأولى ما نسبته (39%) من الموظفين، ويمثل موظفي الفئة الثانية (22%) في حين يمثل موظفي الفئة الثالثة (39%) من المجموع الكلي للموظفين.

– عدد الموظفين حملة درجة الدكتوراه (29) موظف وعدد حملة درجة الماجستير (114) موظف في حين بلغ عدد موظفي حملة درجة الدبلوم العالي (19) موظف وحملة درجة البكالوريوس (890) موظف وحملة درجة الدبلوم المتوسط (600) موظف بالإضافة الى (3) موظفين من حملة الدبلوم المهني ويبلغ حملة درجة التوجيهي (299) موظف ودون التوجيهي (732) موظف.

– يصنف العاملين في الوزارة حسب مكان العمل (مركز وزارة، ميدان، دور ومؤسسات رعاية إيوائية).

– تبين أن (13%) من الموظفين يعملون في مركز الوزارة و(87%) يعملون في مديريات الميدان والوحدات الإدارية التابعة لها ومكاتب تنمية الاجتماعية ومكاتب الخدمة الاجتماعية ومراكز تنمية المجتمع المحليومؤسسات الرعاية الإيوائية والمراكز النهارية.

وتتوزع الوحدات التنظيمية الإدارية للوزارة حسب واقعها الهيكلي حتى نهاية عام 2019، حيث يضم هيكلها التنظيمي (21) مديرية ووحدة في مركز الوزارة بما في ذلك مكتب الوزير ومكتب الأمين العام ومكتب أمين عام سجل الجمعيات، و(251) وحدة إدارية ميدانية موزعة على النحو التالي: (41) مديرية تنمية اجتماعية، (34) مكتب للتنمية الاجتماعية، (62) مركز لتنمية المجتمع المحلي منها (34) تدار من قبل الوزارة بشكل مباشر والباقي(28)مركز يدار من قبل الجمعيات الخيرية بموجب اتفاقيات تعاون موقعة مع الوزارة، (5) مراكز لرعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة (إيوائي)، (23) مركز للخدمات النهارية (المنارات ومراكز التربية الخاصة)، مركز واحد فقط للتأهيل المهني لذوي الاحتياجات الخاصة، مركزين لتشخيص الإعاقات المبكرة، مركزين لرعاية وتأهيل المتسولين، (4) مؤسسات لرعاية الأطفال الفاقدين للسند الأسري، (6) دور لتربية وتأهيل الأحداث، داران لحماية المرأة المعنفة فوق 18 سنة، دار لحماية ضحايا الاتجار بالبشر، دار آمنة للنساء المعرضات للخطر، دار رعاية الفتيات/ الرصيفة، (19) مكتب للخدمة الاجتماعية في إدارة حماية الأسرة،(8) مكاتب للخدمة الاجتماعية في نظارات الأحداث في المراكز الأمنية، (18) مكتباً للخدمة الاجتماعية في مراكز الإصلاح والتأهيل، و(16) مكتباً لمراقبي سلوك في محاكم الأحداث و (10) مكاتب للخدمة الاجتماعية في إدارة شرطة الأحداث، وفي الشكل التالي يوضح توزيع أعداد الوحدات الإدارية لوزارة التنمية الاجتماعية لعام 2019 حسب هيكلها التنظيمي:

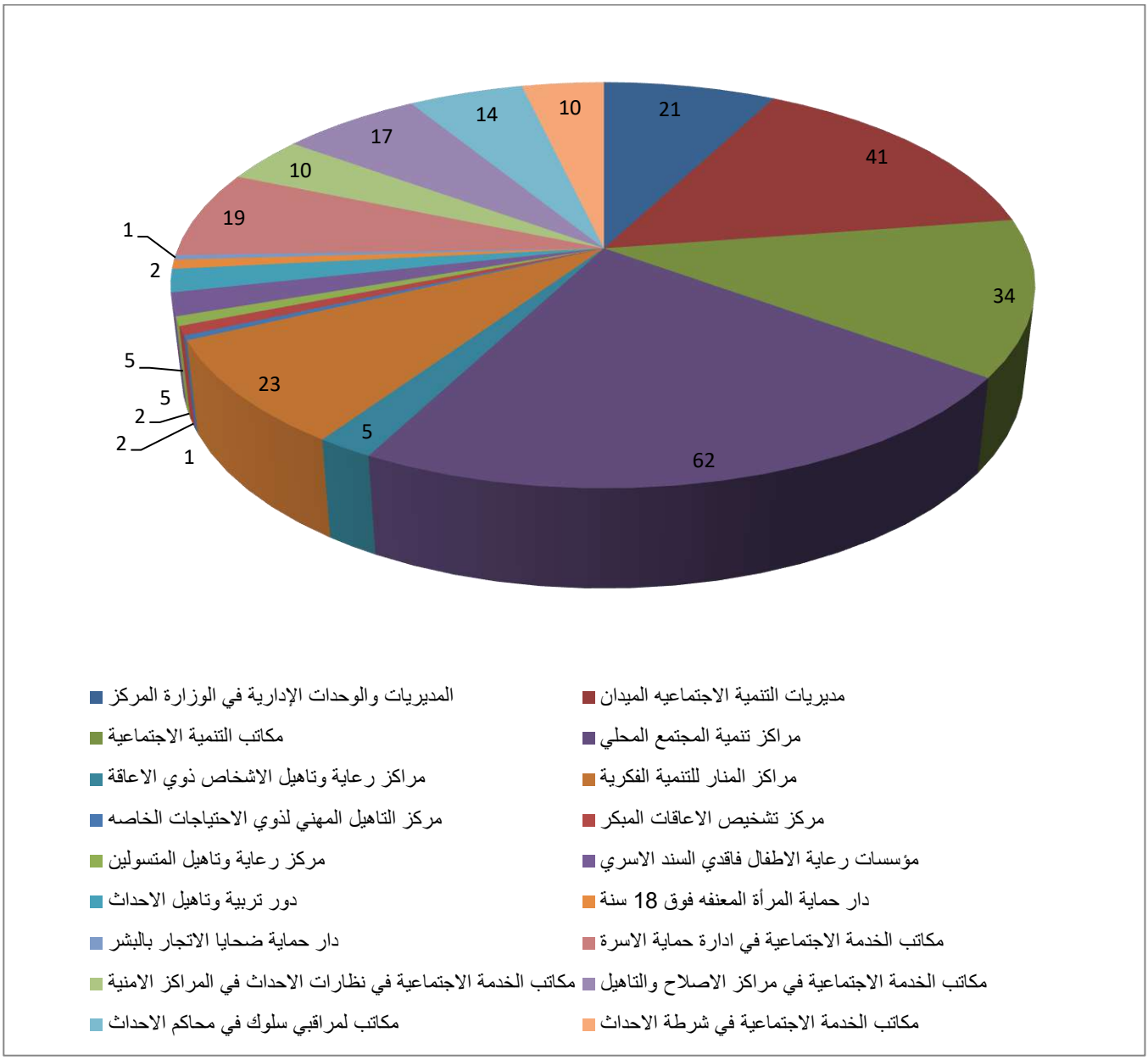
21
41
34
62
5
23
5
2
2
1
5
1
2
19
10
17
14
10
المديريات والوحدات الإدارية في الوزارة المركز
مديريات التنمية الاجتماعيه الميدان
مكاتب التنمية الاجتماعية
مراكز تنمية المجتمع المحلي
مراكز رعاية وتاهيل الاشخاص ذوي الاعاقة
مراكز المنار للتنمية الفكرية
مركز التاهيل المهني لذوي الاحتياجات الخاصه
مركز تشخيص الاعاقات المبكر
مركز رعاية وتاهيل المتسولين
مؤسسات رعاية الاطفال فاقدي السند الاسري
دور تربية وتاهيل الاحداث
دار حماية المرأة المعنفه فوق 18 سنة
دار حماية ضحايا الاتجار بالبشر
مكاتب الخدمة الاجتماعية في ادارة حماية الاسرة
مكاتب الخدمة الاجتماعية في نظارات الاحداث في المراكز الامنية
مكاتب الخدمة الاجتماعية في مراكز الاصلاح والتاهيل
مكاتب لمراقبي سلوك في محاكم الاحداث
مكاتب الخدمة الاجتماعية في شرطة الاحداث

الهيكل التنظيمي لوزارة التنمية الاجتماعية

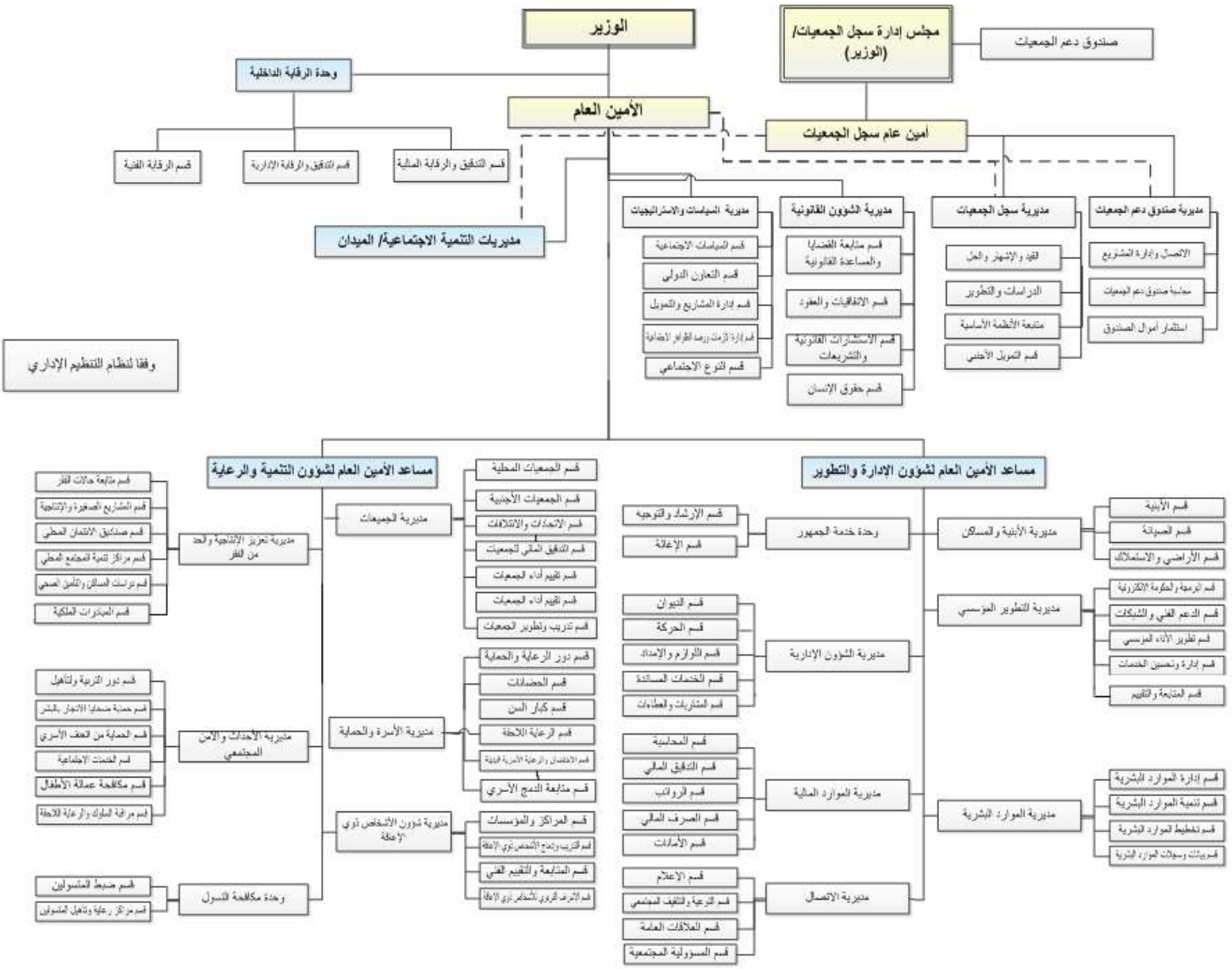

الموازنة ومصادر التمويل:

المشروع	مصدر التمويل	المبلغ بالدينار الأردني
الموازنة العامة/ 2019	الخزينة	41,503,990
بروتوكول تعزيز وبناء قدرة الأنظمة الوطنية للحماية الاجتماعية	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)	10,726,572
مشروع دعم اللاجئين السوريين والعراقيين	المفوضية السامية لشؤون اللاجئين	206,160

ويوضح الشكل التالي المخصصات المالية لبرامج ومشاريع وزارة التنمية الاجتماعية لعام2019 موزعة حسب مصادر تمويلها.

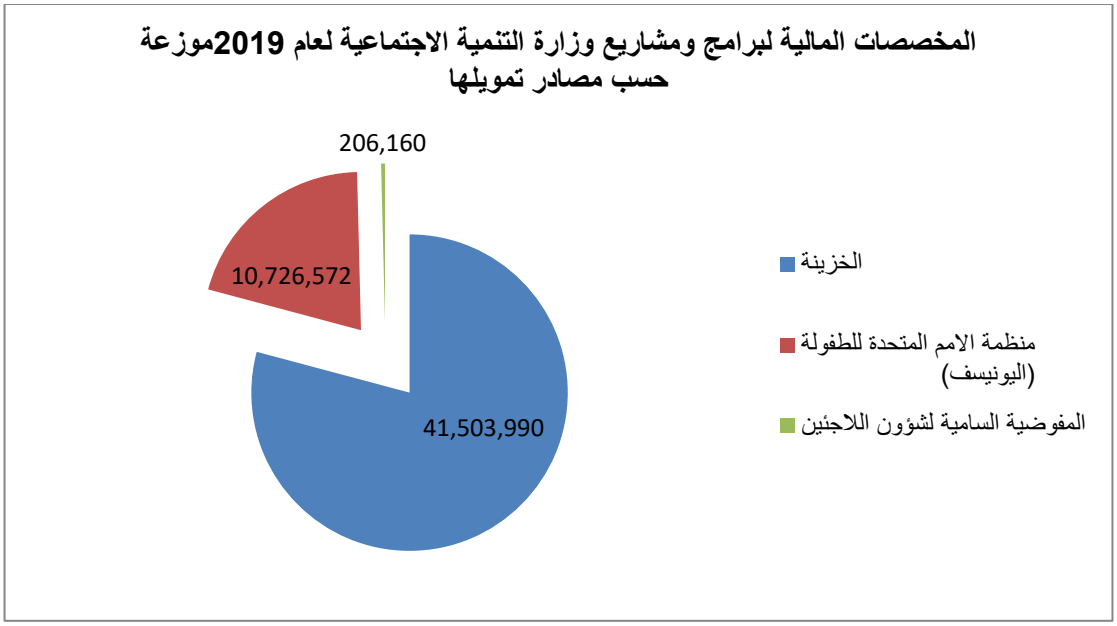

أصحاب العلاقة وطبيعة العلاقة مع كل منهم

الجهة	طبيعة العلاقة
المؤسسات الحكومية.	شركاء في تقديم الخدمات الرئيسية والمساندة وتبادل البيانات.
هيئات ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولة.	شراكة إستراتيجية في تنفيذ المهام الرئيسية المتعلقة بطبيعة عمل الوزارة.
مؤسسات القطاع الخاص.	شراكة على مستوى توريد الخدمات والسلع ورفد الخبرات والتكنولوجيا الحديثة.

أهم الشراكات المحلية والدولية:

توضح قائمة المتعاملين أدناه مع الوزارة على أساس الجهات المانحة والمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية:

التسلسل	الجهة	التسلسل	الجهة
.1	الديوان الملكي الهاشمي	.29	دائرة الجمارك
.2	رئاسة الوزراء	.30	المجلس القضائي
.3	مجلس النواب والأعيان	.31	وزارة التعليم العالي
.4	ديوان الرأي والتشريع	.32	ديوان الخدمة المدنية
.5	ديوان المحاسبة	.33	معهد الإدارة العامة
.6	هيئة النزاهة ومكافحة الفساد	.34	مؤسسة نهر الاردن
.7	وزارة المالية	.35	صندوق الأمان لمستقبل الأيتام
.8	وزارةالتخطيطوالتعاون الدولي	.36	جمعية تكية أم علي
.9	دائرة الإحصاءات العامة	.37	مركز العدل للمساعدة القانونية
.10	وزارة العمل	.38	اتحاد المرأة الأردني
.11	صندوق المعونة الوطنية	.39	الاتحاد العام للجمعيات الخيرية
.12	وزارة الداخلية	.40	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)
.13	مديرية الأمن العام	.41	الهيئة الخيرية الهاشمية
.14	وزارة العدل	.42	مؤسسة إنقاذ الطفل
.15	وزارة التربيةوالتعليم	.43	مؤسسات المجتمع المدني
.16	وزارة الأشغال العامةوالإسكان	.44	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID
.17	وزارة الصحة	.45	الاتحاد الأوروبي EU
.18	وزارة الإقتصاد الرقمي والريادة	.46	وسائل الإعلام المحلية
.19	المركز الوطني للمعلومات	.47	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR
.20	المجلس الوطني لشؤون الأسرة	.48	منظمه الأمم المتحدة للمرأة UNWOMN
.21	المركز الوطني لحقوق الإنسان	.49	شركات القطاع الخاص
.22	المجلس الأعلى للسكان	.50	وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
.23	المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	.51	وزارة المياه والري
.24	اللجنة الوطنية لشؤون المرأة	.52	وزارة الإدارة المحلية
.25	دائرة الأراضي والمساحة	.53	أمانة عمان الكبرى
.26	وزارة الزراعة	.54	مؤسسة التدريب المهني
.27	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	.55	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين
.28	مجالس المحافظات (اللامركزية)	.56	جامعة الدول العربية

الإنجازات مصنفة حسب مجالات عمل الوحدات الإدارية

أولاً: إنجازات مديرية سجل الجمعيات:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون الجمعيات رقم (51) لسنة(2008)وتعديلاته، والنظام المحدد لأحكام الأنظمة الأساسية للجمعيات رقم (57) لسنة (2010). وتعنى المديرية بتنظيم العمل التطوعي وتفعيله من خلال تسجيل الجمعيات وتقييم أدائها وأنشطتها بالتعاون والتنسيق مع الوزارات المختصة بعمل الجمعيات وإعداد التقارير السنوية عن اوضاعها وتطوير الخطط والبرامج اللازمة للنهوض بمستوى أدائها ومساعدتها على تحقيق غاياتها وأهدافها المنشودة وفق التشريعات الناظمة لعملها. ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية: قسم القيد والإشهار والحل، قسم الدراسات والتطوير، قسم متابعة الأنظمة الأساسية، وقسم التمويل الأجنبي. وتنفيذا لهذا الدور حققت المديرية خلال الأعوام(2017،2018،2019) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (1) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء.

الجدول رقم (1) يوضح إنجازات مديرية سجل الجمعيات للأعوام (2017،2018،2019)

مؤشرات قياس الأداء	الإنجازات		
	2017	2018	2019
العدد التراكمي السنوي للجمعيات المسجلة في المملكة	5792	6161	6497
عدد فروع الجمعيات الاجنبية المسجلة	20	15	9
عدد الجمعيات التي تم حلها	190	250	171
عدد الشكاوى التي تم استقبالها وإحالتها للوزارة المختصة	11	4	10
عدد شهادات التسجيل التي تم إصدارها بالإضافة إلى بدل فاقد وبدل تالف	180	195	132
عدد الجمعيات الخيرية التي صدرت الموافقة على انضمامها للاتحادات	108	118	138
عدد الجمعيات التي تم نقل تبعيتها وإعادة تحديد الوزارة المختصة	30	16	10
عدد الجمعيات التي قامت بإعداد التقرير السنوي المالي والإداري على النموذج المعتمد لذلك	2562	2822	3127
عدد طلبات تعديل الأنظمة الأساسية للجمعيات	514	586	540
عدد طلبات التمويل الأجنبي التي تمت الموافقه عليها	185	154	182

يلاحظ من الجدول أعلاه رقم (1) أن عدد الجمعيات المسجلة عام(2019) بلغت حوالي (483) جمعية، وهذا مؤشر إيجابي يسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لوزارة التنمية الاجتماعية وتحديداً الهدف الاستراتيجي المتعلق بتنظيم العمل التطوعي وتفعيله بما يخدم الفئات المحتاجة للحماية والرعاية وتنمية المجتمعات المحلية.

ثانياً: إنجازات مديرية صندوق دعم الجمعيات:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون الجمعيات رقم (51) لسنة 2008 وتعديلاته، أسس دعم الجمعيات، والاتفاقيات الموقعة مع الجمعيات لغايات الحصول على التمويل. وتعنى المديرية بدعم وتقييم المشاريع والموافقة على تمويل المشاريع والتأكد من دقة الاتفاقيات وإدارتها وفقاً لخطة عمل كل مشروع وأهدافه،متابعة إعداد الحسابات الختامية وتدقيقها، إدارة الخطط والبرامج اللازمة لتوثيق العلاقة بين الصندوق والجهات المانحة، والعمل على استثمار أموال صندوق دعم الجمعيات عن طريق تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة واستثمارها. ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية: قسم الاتصال وإدارة المشاريع، قسم محاسبة صندوق دعم الجمعيات، قسم إستثمار أموال الصندوق. وتنفيذاً لهذا الدور حققت المديرية خلال الاعوام(2017،2018،2019)الإنجازات المبينة في الجدول رقم (2) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء.

الجدول رقم (2) يوضح إنجازات مديرية صندوق دعم الجمعيات للاعوام(2017،2018،2019)

مؤشرات قياس الأداء	الإنجازات		
	2017	2018	2019
العدد السنوي للجمعيات المسجلة التي حصلت على دعم نقدي من صندوق دعم الجمعيات ودعم الديوان الملكي	322 جمعية بقيمة (603000) دينار	327 جمعية بقيمه (1027000) دينار	232 جمعية بقيمة (529200) دينار
عدد الجمعيات التي حصلت على دعم مشاريع وتم توقيع اتفاقيات معها	28 جمعية بقيمة (333000) دينار	96 جمعية بقيمة (300000) دينار	61 جمعية بقيمة (211.000) دينار

يوضح الجدول أعلاه رقم (2) دور صندوق دعم الجمعيات والشركاء في دعم الجمعات لتمكينها من تحقيق أهدافها بما يتوافق مع التشريعات الناظمة لهالخدمة وتنمية مجتمعاتها المحلية الذي يسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للوزارة والمتعلق بالهدف الاستراتيجي: المساهمة في تمكين المجتمعات المحلية والفئات المستهدفة.

ثالثاً: إنجازات مديرية الجمعيات:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون الجمعيات رقم (51) لسنة(2008)وتعديلاته، والنظام المحدد لأحكام الأنظمة الأساسية للجمعيات رقم (57) لسنة (2010)، نظام رقم (67) لسنة (2010) نظام الاتحادات صادر بمقتضى المادة (23) من قانون الجمعيات رقم (51) لسنة (2008) ، نظام اليانصيب الخيري الاردني رقم (37) لسنة (1972) وتعديلاته، نظامجمع التبرعات للوجوه الخيرية رقم (1) لسنة(1957) وتعديلاته، والتعليمات التنظيمية لمتابعة وتقييم أداء الجمعيات الخيرية صادر بموجب المادة (7) من نظام التنظيم الإداري لوزارة التنمية الاجتماعية. وتعنى مديرية الجمعيات بدعم جهود العمل التطوعي، وتعمل على تشجيع تأسيس الجمعيات، كما تقوم بالإشراف على الجمعيات والهيئات التطوعية التي تقع ضمن اختصاص وزارة التنمية الاجتماعية، وتساعدها على تنسيق جهودها وتحسين أدائها لرفع مستوى مساهمتها في عملية التنمية المجتمعية. ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية: قسم الجمعيات المحلية، قسم الجمعيات الأجنبية، قسم تقييم أداء الجمعيات، قسم التدقيق المالي للجمعيات، قسم التدريب والتطوير للجمعيات.وقسم الاتحاداتالائتلافات. وتنفيذاً لهذا الدور حققت المديرية خلال الأعوام(2017،2018،2019)الإنجازات المبينة في الجدول رقم (3) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء.

الجدول رقم (3) يوضح إنجازات مديرية الجمعيات للاعوام(2017،2018،2019)

مؤشرات قياس الأداء	الإنجازات		
	2017	2018	2019
عدد الجمعيات الخيرية التي حصلت على دعم نقدي من الوزارة	201	200	210
عدد الجمعيات المسجلة خلال العام وتخص الوزارة	424	299	350
عدد طلبات الدعم المقدمة من الجمعيات للوزارة	618	720	810
عدد الجمعيات التي حصلت على تمويل أجنبي	125	130	150
عدد الجمعيات التي تم تقييم أدائها من خلال مسح ميداني	76	257	290
عدد الجمعيات التي تم حلها خلال العام	133	169	170
عدد الجمعيات التي تم تشكيل هيئة إدارية لها خلال العام	83	93	95
عدد الجمعيات التي عمل لها ميزانية لأن ميزانيتها تقل عن 2000 دينار	18	19	20
عدد الجمعيات الأجنبية التي تم متابعتها وتقييم أدائها	66	85	95
عدد طلبات المشاريع المقدمة للوزارة عن طريق وزارة التخطيط والتعاون الدولي للجمعيات الأجنبية لتنفيذ مشاريع اللاجئين السوريين والعراقيين	268	528	535

يبين الجدول أعلاه رقم (3) دور وزارة التنمية الاجتماعية في بناء وتعزيز قدرات الجمعيات الخيرية من خلال تقديم الدعم النقدي لها وتسهيل مهمتها في الحصول على موافقات التمويل الخارجي، وكذلك متابعة وتقييم أدائها لتمكينها من ممارسة أعمالها وأنشطتها وأهدافها بما يتلاءم مع الأطر التشريعية الناظمة لها، مما يسهم في تنمية المجتمعات المحلية وتقديم الخدمات لأفرادها، وهذا يصب في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الخاصة بالوزارة بالتحديد الهدف الاستراتيجي المتعلق بتنظيم العمل التطوعي وتفعيلة.

رابعاً: إنجازات مديرية تعزيز الإنتاجية والحد من الفقر:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (14) لسنة (1956) وتعديلاته، نظام مراكز تنمية المجتمع المحلي رقم32 لسنة 2014، تعليمات برنامج الأسر المنتجة وريادة الشباب المعدلة لسنة(2017)، وتعليمات إدارة صناديق الائتمان المحلي المعدلة وتعليمات برنامج (المنح الصغيرة) تمويل الجمعيات بمشاريع إنتاجية. وتعنى المديرية بتعزيز إنتاجية الأسر الفقيرة من خلال المشاريع الصغيرة والمشاريع التنموية الإنتاجية التي تنفذ من خلال الوزارة والجمعيات الخيرية ومراكز تنمية المجتمع المحلي بهدف المساهمة في التخفيف من حدة الفقر، وتقوم المديرية بالإشراف على هذه المشاريع ومتابعتها، والعمل على تدريب المعنيين بتنفيذ هذه المشاريع، كما تقوم المديرية بالإشراف على تدريب الأسر المستفيدة أو المرشحة للاستفادة من برنامجي الأسر المنتجة وصناديق الائتمان المحلي على إدارة المشاريع الصغيرة. ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية: قسم المشاريع الصغيرة والإنتاجية، قسم صناديق الائتمان المحلي، قسم مراكز تنمية المجتمع المحلي،قسم دراسات المساكن والتأمين الصحي،قسم متابعة حالات الفقر،وقسم تنسيق المساعدات الملكية،وتنفيذا لهذا الدور حققت المديرية خلال الاعوام(2017،2018،2019) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (4) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء. ويتضح من هذا الجدول دور الوزارة بمجال تعزيز الإنتاجية والحد من الفقر من خلال تنفيذ مشاريع متناهية الصغر للأسر الفقيرة ورفع مستوى دخلها، بالإضافة إلى دعم الجمعيات الخيرية ومركز تنمية المجتمع المحلي لإقامة مشاريع إنتاجية لصالح الفقراء، وهذا يسهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للوزارة وخاصة الهدف الاستراتيجي الذي ينص على:"المساهمة في تمكين المجتمعات المحلية والفئات المستهدفة"، مما يسهم في تحسين مستوى الخدمة المقدمة في المجتمعات الفقيرة وتعزيز دور الجمعيات الخيرية في تقديم أفضل الخدمات لأبناء الأسر الفقيرة.

الجدول رقم (4) يوضح إنجازات مديرية تعزيز الإنتاجية والحد من الفقر للاعوام(2017،2018،2019)

مؤشرات قياس الأداء	الإنجازات		
	2017	2018	2019
عدد الأسر المستفيدة من مشاريع الأسر المنتجة.	292	276	479
عدد المشاريع الإنتاجية الممول من حساب برنامج المنح الصغيرة للجمعيات الخيرية ومراكز تنمية المجتمع.	25	31	17
عدد فرص العمل التي وفرتها المشاريع الانتاجية.	75	93	51
عدد صناديق الإئتمان المحلية المنفذة في الجمعيات ومراكز تنمية المجتمع المحلي.	10	10	7
عدد الأسر المستفيدة من مشاريع صناديق الائتمان الممنوحة للجمعيات ومراكز التنمية.	95	85	60
.عدد فرص العمل التي توفرها مراكز تنمية المجتمع المحلي	296	290	270
عدد الاتفاقيات التي تم إبرامها وتجديدها مع الجمعيات الخيرية لإدارة وتشغيل مراكز تنمية المجتمع. المحلي		36	15
عدد الفعاليات التدريبية والتوعوية التي تم تنفيذها من قبل مراكز تنمية المجتمع المحلي	5446	5500	4999
عدد المستفيدين من الفعاليات التدريبية والتوعوية التي تم تنفيذها من قبل مراكز تنمية المجتمع المحلي	43,984	45000	38,577
عدد الدراسات الاجتماعية المعدة للحصول على تأمين صحي أسر فقيرة	19,000	47182	53,914
عدد الأسر المستفيدة من مساعدات المكارم الملكية والمنظمات(نقدي،عيني)	75,000	110,000	84,566
عدد الأسر الفقيرة المستفيدة من أنظمة السخانات الشمسية (الطاقة المتجددة)	–	627	2400

خامساً: إنجازات مديرية الأسرة والحماية:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (14) لسنة (1956) وتعديلاته،قانون الأحداث رقم (32) لسنة 2014، قانون الحماية من العنف الأسري رقم (15) لسنة (2017)،نظام ترخيص دور رعاية المسنين والأندية الخاصة بهم رقم 81 لسنة 2012، نظام ترخيص وإدارة دور رعاية الأطفال الإيوائية رقم (49) لسنة (2009)، نظام رعاية الطفولة من الولادة حتى سن الثامنة عشرة رقم (34) لسنة(1972)، تعليمات ترخيص دور الحضانه رقم (1) لسنة 2008، تعليمات ترخيص الأندية النهارية للمسنين لسنة 2014، تعليمات ترخيص دور الرعاية الإيوائية للمسنين لسنة 2014، تعليمات ترخيص الحضانات المؤسسية في القطاع العام والخاص والتطوعي رقم (1) لسنة 2013، تعليمات انتفاع مجهولي الوالدين الخارجين من

دورالرعاية الاجتماعية الإيوائية من مخصصات الزواج لسنة 2013، تعليمات أسس صرف البدل المالي في برنامج الرعاية البديلة للأطفال لسنة 2013،تعليمات الاحتضان لسنة 2013، وتعليمات ترخيص دور الحضانه المدرسية الحكومية رقم (2) لسنة 2008. وتعنى مديرية الأسرة والحماية بحماية ورعاية الأسرة والأطفال ضحايا المشاكل الاجتماعية، وتعمل على تأمين مستوى حياة لائق يلبي احتياجاتهم الإنمائية والتربوية. وتعمل المديرية على تلبية احتياجات الأسر غير القادرة على الإنجاب وذلك بمساعدتهم على احتضان أطفال بحاجة إلى رعاية، وتلبي بنفس الوقت حاجة الأطفال المحتاجين للرعاية الأسرية وحقهم بالعيش في بيئة آمنة، كما تعنى المديرية بالمحافظة على كرامة كبار السن من الأشخاص المحتاجين للخدمات الاجتماعية الإيوائية، والإشراف على جميع دور الحضانات لضمان تقديم الخدمات المناسبة للأطفال.ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية:قسم دور الرعاية والحماية، قسم الحضانات، قسم كبار السن، قسم الاحتضان والرعاية الأسرية البديلة،قسم الرعاية اللاحقة، قسم متابعة الدمج الأسري، وتنفيذا لهذا الدور حققت المديرية خلال الأعوام(2017،2018،2019)الإنجازات المبينة في الجدول رقم (5) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء التي تعكس دور الوزارة في تطبيق سياسات اجتماعية لصالح فئة الأطفال من خلال توفير خدمات الرعاية النهارية لهم في دور الحضانة المرخصة، إضافهإلى تطبيق سياسة المساهمة في تمكين المرأة اقتصادياً من خلال إنخراطها في سوق العمل وتوفير سبل الراحة لها عبر إيداع أطفالهن في دور الحضانهأثناء فترة العمل.

ويشير الجدول أدناه رقم (5) أن عدد دور الحضانة المُنشأة في عام(2019) حوالي (104) دار حضانة موزعة في مختلف مناطق المملكة، كما يتضح من نفس الجدول السياسات التي تنتهجها الوزارة بمجال الرعاية البديلة للأطفال المحتاجين للحماية والرعاية من خلال استبدال الرعاية المؤسسية للأطفال بالرعاية الأسرية الطبيعية لضمان عيش الطفل في بيئة طبيعية، مما يسهم في عملية الدمج الأسري والمجتمعي لهؤلاء الأطفال، وهذه السياسات تسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الخاصة بالوزارة بالتحديد الهدف الاستراتيجي المتعلق بتطوير الخدمات الاجتماعية والارتقاء بنوعيتها وجودتها.

الجدول رقم (5) يوضح إنجازات مديرية الأسرة والحماية للاعوام(2017،2018،2019)

مؤشرات قياس الأداء	الإنجازات		
	2017	2018	2019
عدد المستفيدين من كبار السن من خدمات دورالرعاية الإيوائية على نفقة وزارةالتنمية الاجتماعية.	156	165	170
عدد الأطفال المعاد دمجهم في أسرهم.	91	231	252
عدد الأطفال المحتضنين من إجمالي عدد الأطفال المتاح في دور الرعاية الاجتماعية.	14	19	23
عدد الأطفال المستفيدين من خدمات دورالرعايةالايوائية.	857	876	752
عدد خريجي دور الرعاية الاجتماعية التابعة للوزارة المستفيدين من برنامج الرعاية اللاحقة.	38	105	115
عدد خريجي دور الرعاية الاجتماعية التابعة للوزارة المندمجين في المجتمع.	40	105	115
عدد دور الحضانة التراكمي المسجلة.	1106	1330	1414
عدد الأطفال المستفيدين من خدمات دور الحضانة.	22120	46550	49490
عدد الأطفال المنتفعين الكلي من خدمات مؤسسات الطفولة الإيوائية.	857	876	879
عدد المسنين المنتفعين في دور كبار السن.	364	363	357
عدد النشاطات اللامنهجية التي تم تنفيذها للأطفال.	460	940	941
عدد الأطفال المستفيدين من الأنشطة اللامنهجية.	857	876	876
عدد الأشخاص الذين تم تقديم مساعدات مالية لهم (رعاية لاحقة).	100	200	250
عدد الأطفال الذين تم دمجهم في أسر بديلة (برنامج الاحتضان، برنامج الرعاية الأسريه البديلة).	32	37	80
عدد الأطفال المستفيدين من نشاطات متحف الاطفال.	1000	1000	1000

سادساً: إنجازات مديرية الأحداث والأمن المجتمعي:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (14) لسنة (1956) وتعديلاته، قانون الأحداث رقم (32) لسنة 2014، قانون الحماية من العنف الأسري رقم (15) لسنة (2017)، نظام المساعدات للأحداث رقم (48) لسنة (1959)، نظام الرعاية اللاحقة رقم (67) لسنة (2016)، نظام دور حماية الأسرة رقم(48) لسنة(2004)، نظام دور إيواء المجني عليهم والمتضررين من جرائم الاتجار بالبشر رقم (30) لسنة(2012)، نظام دور إيواء المعرضات للخطر لسنة(2016)، وتعنى المديرية بحماية الأحداث الواقعين في نزاع مع القانون من المشكلات والسلبيات الاجتماعية التي أدت إلى مخالفتهم للقانون، وتوفير بيئة سليمة وتقدم

الخدمات المتكاملة لإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع، مساندة الأسر ضحايا العنف المنزلي وأسر السجناء لحمايتهم من الآثار السلبية للعنف ومساندة الأسر في حال غياب عائل الأسرة، كما تعمل المديرية على حماية المرأة ضحية العنف بإيجاد المأوى الآمن والخدمات المتكاملة لها، وإعداد برامج الرعاية اللاحقة والحياة المستقلة للنساء والفتيات المعنفات. ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية: قسم دور التربية والتأهيل، قسم حماية ضحايا الاتجار بالبشر، قسم الحماية من العنف الأسري، قسم الخدمات الاجتماعية، قسم مكافحة عمل الأطفال، وقسم مراقبة السلوك والرعاية اللاحقة.وتنفيذا لهذا الدور حققت المديرية خلال الأعوام (2017،2018،2019) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (6) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء.

الجدول رقم (6) يوضح إنجازات مديرية الأحداث والأمن المجتمعي للأعوام (2017،2018،2019)

مؤشرات قياس الأداء	الإنجازات		
	2017	2018	2019
عدد الأحداث الداخلين في دور تربية وتأهيل الأحداث.	2347	2588	2722
عدد الأحداث المكررين الداخلين في دورتربية وتأهيل الأحداث.	542	629	476
عدد الأحداث المنتفعين من دور تربية وتأهيل الأحداث الذين تم تدريبهم مهنيا لسوق العمل.	655	523	636
عدد الأحداث الموقوفين في دورتربية الأحداث.	2101	2180	2422
عدد الأحداث المحكومين في دور تربية وتأهيل الأحداث.	246	408	300
عدد الأحداث الخارجين من دور الأحداث ويعيشون مع أسرهم.	2309	2531	2741
عدد الأحداث الذين لم يتم حجز حريتهم وتم إنتهاء قضاياهم بالتسوية في مكاتب الخدمة الاجتماعية/ شرطة الأحداث.	1245	3223	4425
عدد قضايا الأحداث المحولين إلى المحاكم.	3496	5511	4292
عدد الأحداث الموضوعين تحت إشراف مراقب السلوك بموجب قرار قضائي.	96	87	198
عدد الحالات التي تعاملت معها مكاتب الخدمة الاجتماعية في شرطة الأحداث.	4142	5139	6335
عدد الأحداث المودعين في نظارات الأحداث.	4936	5640	5363
عدد دراسات الحالة الاجتماعية المقدمة لحالات العنف الأسري من مكاتب الخدمات الاجتماعية في إدارة حماية الأسرة وأقسامه.	5617	6708	10720
عدد النساء المعنفات اللواتي تم إيداعهن في دور الوفاق الأسري.	345	542	344
عدد النساء المعنفات المندمجات في أسرهم والخارجات من دار الوفاق الأسري.	295	440	299
عدد السيدات والفتيات المعرضات للخطر المعاد دمجهم في المجتمع بنجاح	110	131	138
عدد النزلاء في مراكز الاصلاح والتأهيل الحاصلين على الخدمات الاجتماعية.	6551	5474	7656
عدد الحالات اللاتي تم التعامل معهن من المتضررين وضحايا الاتجار بالبشر في دار كرامة.	99	165	30

يوضح الجدول أعلاه رقم (6) دور الوزارة بتوفير البيئة السليمة لرعاية الأحداث المخالفين لقانون الأحداث رقم (32) لسنة 2014 الذين بلغ عددهم عام(2019) حوالي (2722) حدث تم إدخالهم دور تربية وتأهيل الأحداث لتقديم البرامج المتكاملة لهم (النفسية،التربوية،التعليمية،الاجتماعية،والتأهيلية) التي من شأنها أن تساهم في إعادة دمجهـم في أسـرهم والمجتمع، وتقديم خدمـات الحماية والرعاية لـ (344) امرأة تم إدخالهن لدور الوفاق الأسري، وتقديم المساعدة الاجتماعية لـ (7656) أسرة سجين في مراكز الإصلاح والتأهيل، وتقديم الدعم الاجتماعي لضحايا العنف الأسري البالغ عددها (10720) من أجل إعادة توفيق أوضاعها الأسرية والاجتماعية وتأمين سبل الأمن لها، إضافة إلى عقد اتفاقيات التعاون والشراكة مع الجهات المعنية بتقديم خدمات الحماية والرعاية الاجتماعية للفئات المستهدفة وكان آخرها التعاون مع جميع الشركاء لافتتاح دار"آمنة" لإيواء النساء المعرضات للخطر اللاتي تزيدأعمارهن عن (18) سنة بهدف التخلي عن فكرة التوقيف الإداري للنساء المعرضات للخطر وحمايتهن وتأهيلهن ودمجهن في المجتمع بدلاً من نهج الاحتجاز الوقائي للنساء في مراكز الإصلاح والتأهيل، وهذه السياسات تسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الخاصة بالوزارة بالتحديد الهدف الاستراتيجي المتعلق بتطوير الخدمات الاجتماعية والارتقاء بنوعيتها وجودتها.

سابعاً: إنجازات مديرية شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (14) لسنة (1956) وتعديلاته، قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة (2017)، نظام مراكز الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (40) لسنة (2014)، نظام إعفاءات مركبات الاشخاص ذوي الاعاقة رقم 27 لسنة 2019، نظام مراكز التدخل المبكر للأطفال ذوي الإعاقة(10) لسنة(2017)، وتعليمات التسجيل والقبول والإنتفاع للأشخاص ذوي الإعاقة الايوائية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية لسنة (2016). وتعنى مديرية شؤون الأشخاصذوي الإعاقة برعاية وتدريب وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، وتقديم خدمات الإرشاد والتوعية لأسرهم ومؤسسات المجتمع المدني بهدف دمجهم بالمجتمع. وتنمية القدرات والإعتماد على الذات. كما تشرف المديرية على مراكز ومؤسسات الأشخاص المعوقين في القطاعين الحكومي والتطوعي والخاص ومتابعة إجراءات ترخيصها وتقييم أدائها واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين.ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية: قسم المراكز والمؤسسات، قسم التدريب وادماج الأشخاص ذوي الإعاقة، قسم المتابعة والتقييم الفني، وقسم الإشراف التربوي للأشخاص ذوي الإعاقة، وتنفيذا لهذا الدور حققت المديرية خلال الأعوام(2017،2018،2019) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (7) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء.

الجدول رقم (7) يوضح إنجازات مديرية شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة

للاعوام(2017،2018،2019)

مؤشرات قياس الأداء	الإنجازات		
	2017	2018	2019
عدد الأشخاص من ذوي الإعاقة المستفيدين من مراكز تشخيص الإعاقات	6725	11724	10554
عدد الأشخاص من ذوي الإعاقة المستفيدين من مراكز التأهيل المهني/ الوزارة	117	35	36
عدد الأسر التي تم تدريبها وتأهيلها للتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة في مراكز الوزارة	121	910	915
عدد الأشخاص من ذوي الإعاقة المستفيدين من الخدمات الإيوائية التابعة للوزارة	560	565	551
عدد الأشخاص من ذوي الإعاقة الذين تم تأهيلهم مهنيا في مراكز التأهيل المهني (الخريجين) الوزارة	49	18	11
عدد الأشخاص من ذوي الإعاقة المستفيدين من مراكز المنار التابعة للوزارة	745	710	710
عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين تم شراء الخدمة لهم من مراكز القطاع الخاص والتطوعي على نفقة الوزارة	1328	1380	1298
عدد الأشخاص من ذوي الإعاقة الموجودين في مراكز القطاع الخاص والتطوعي الذين تشرف عليها لوزارة	5090	4900	4910

يبين الجدول أعلاه رقم (7) أن الوزارة عملت على تقديم البرامج والخدمات التعليمية والتدريبية والتأهيلية للأطفال ذوي الإعاقة العقلية البالغ عددهم (710) شخص،واستفاد من خدمات التشخيص والتدخل المبكر لـ (1481) شخص، وشراء الخدمات النهارية والإيوائية الشاملة لـ (1298) شخص من ذوي الإعاقة على نفقة الوزارة، كما تتطلع الوزارة خلال الفترة القادمة إلى تطوير سياستها في مجال الأشخاص ذوي الإعاقة عبر تفعيل برنامج التأهيل المجتمعي للأشخاص ذوي الإعاقة وإيجاد بدائل مرحلية ودائمة للمراكز الإيوائية وتطويرها لتصبح مراكز نهارية دامجة، وهذه الإنجازات تسهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية الخاصة بالوزارة بالتحديد الهدف الاستراتيجي المتعلق بتطوير الخدمات الإجتماعيةوالإرتقاء بنوعيتها وجودتها.

ثامناً: إنجازات مديرية الشؤون القانونية:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (14) لسنة (1956) وتعديلاته،وكافة التشريعات الناظمة لعمل الوزارة،وتعنى المديرية بإعداد مشاريع القوانين والأنظمة والتعليمات اللازمة لعمل الوزارة، وتقوم بتقديم المشورة القانونية في مجال القرارات الإدارية، والاتفاقيات العربية والدولية، والعقود والاتفاقيات الخاصة بعمل الوزارة، وإعداد لوائح الدعاوى أمام المحاكم الحقوقية والشكاوى أمام المحاكم الجزائية والنيابة العامة، والردود على الإستدعاءات المقدمة أمام محكمة العدل العليا، وتنظيم كافة الوثائق اللازمة لها.ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية:قسم متابعة القضايا والمساعدة القانونية، قسم الاتفاقيات والعقود، قسم الاستشارات القانونية والتشريعات، وقسم حقوق الإنسان.وتنفيذاً لهذا الدور حققت المديرية خلال الأعوام(2017،2018،2019) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (8) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء.

الجدول رقم (8) يوضح إنجازات مديرية الشؤون القانونية للأعوام (2017،2018،2019)

مؤشرات قياس الأداء	الإنجازات		
	2017	2018	2019
عدد الاتفاقيات المعدة والمدققة والمعتمدة	266	247	131
عدد مسودات مشاريع القوانين والأنظمة والتعليمات التي تم رفعها للجهات ذات العلاقة بأمرها	4	13	7
عدد مشاريع القوانين والأنظمة والتعليمات التي تم رفعها من الوزارة للجهات ذات العلاقة بأمرها وتم إقرارها بالجريدة الرسمية	2	2	4
عدد المشورات القانونية المقدمة	3246	1974	1879
عدد الردود التي تمت على الاستدعاءات واللوائح الواردة من المحاكم (تبليغات)	210	185	150

تبين الإنجازات الوارده في الجدول أعلاه رقم (8) سعي الوزارة إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية والمتعلقة بتطوير السياسات والتشريعات الاجتماعية، وذلك من خلال مراجعة التشريعات وتحديثها وفق سلسلة الإجراءات التشريعية المعتمدة، إضافة إلى صياغة الاتفاقيات التي تسهم في عملية تقديم الخدمات للفئات المستهدفة في مجالات الحماية والرعاية والتنمية.

تاسعاً: إنجازات مديرية السياسات والاستراتيجيات:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (14) لسنة (1956) وتعديلاته، وتعنى هذه المديرية برسم السياسات الاجتماعية وإعداد الدراسات وتحليل البيانات الإحصائية والظواهر الاجتماعية لإيجاد الحلول. وتقوم المديرية بمتابعة البرامج والمشاريع الخاصة بعمل الوزارة. كما تعنى المديرية برسم سياسات دمج مفهوم النوع الاجتماعي ووضع استراتيجياته، ومتابعة متغيراته. وتعمل المديرية على متابعة العلاقات الخارجية مع الجهات الداعمة والممولة وتطبيق الاتفاقيات والالتزامات المترتبة عليها حسب الأصول،وتقوم المديرية بمتابعة برامج ومشاريع وقرارات جامعة الدول العربية.ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية: قسم السياسات الاجتماعية، قسم التعاون الدولي، وقسم إدارة المشاريع والتمويل، قسم النوع الاجتماعي، وقسم إدارة الأزمات ورصد الظواهر الاجتماعية، وتنفيذاً لهذا الدور حققت المديرية خلال الأعوام(2017،2018،2019) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (9) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء.

الجدول رقم (9) يوضح إنجازات مديرية السياسات والاستراتيجيات للأعوام (2017،2018،2019)

مؤشرات قياس الأداء		الإنجازات	
	2017	2018	2019
عدد الاتفاقيات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم التي تمت متابعتها أو مراجعتها أو تحديثها.	10	12	15
عدد زيارات الوفود من الدول العربية والصديقة التي تم التنسيق لها وتنفيذها.	3	8	8
عدد ملفات جامعة الدول العربية التي تم إعداد تقارير حولها.	150	150	150

يتضح من الجدول أعلاه رقم (9) بأن الوزارة تسعى دوماً إلى إيجاد الدعم من خارج المخصصات المالية المرصودة في موازنتها لعام (2019) وذلك من خلال استقطاب التمويل لدعم برامجها وتقديم خدماتها للفئات المستهدفة في مجالات الحماية والرعاية والتنمية، وهذا يسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الخاصة بالوزارة وخاصة الهدف الاستراتيجي المتعلق بتطوير وبناء الشراكات ومأسستها وتعزيز التعاون والتنسيق في مجال العمل الاجتماعي.

عاشراً: إنجازات مديرية الأبنية والمساكن:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (14) لسنة (1956) وتعديلاته،نظام الأشغال الحكومية رقم (71) لسنة (1986) والأنظمة المعدلة له، نظام استئجار العقارات لمصالح الحكومة رقم (70) لسنة 1973، نظام شراء العقارات لصالح الحكومة رقم (68) لسنة 2014، تعليمات الاستفادة من مساكن الأسر الفقيرة، وتعليمات الانفاق على مساكن الأسر العفيفة. وتعنى المديرية بتأمين سكن كريم للأسر الفقيرة وصيانة المساكن القائمة لهم، وإنشاء أبنية جديدة لمؤسسات ومراكز الوزارة وتأهيل وتطوير الأبنية القديمة وصيانتها،واستئجار الأبنية اللازمة للوزارة، والمشاركة في ترخيص أبنية المؤسسات الاجتماعية العائدة للقطاع الخاص.ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية: قسم الأبنية، قسم الصيانة، قسم الأراضي والاستملاك، وتنفيذاً لهذا الدور حققت المديرية خلال الآعوام(2017،2018،2019) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (10) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء.

الجدول رقم (10) يوضح إنجازات مديرية الأبنية والمساكن للآعوام(2017،2018،2019)

مؤشرات قياس الأداء	الإنجازات		
	2017	2018	2019
عدد مساكن الأسر الفقيرة التراكمي التي تم إنشاؤها أو شراؤها أو صيانتها منذ بدء البرنامج عام 2002	1766	1832	1931
عدد مساكن الأسر الفقيرة التي تم إنشاؤها وشراؤها أو صيانتها	73	72	103
عددالمستفيدين من مساكن الأسرالفقيرةالتي تم إنشاؤها وشراؤها أو صيانتها	438	432	495
عدد مساكن الأسرالفقيرة التي تم انشاؤها	55	44	73
عدد الوحدات السكنية (إضافة وصيانة) للأسرالفقيرة	18	23	23
عددالمساكن التي تم شراؤها	10	5	30
عدد المستفيدين من بناء وصيانة وشراء مساكن الأسر الفقيرة من فئة ذوي الإعاقة	22	27	104
عدد المستفيدين من بناء وصيانة وشراء مساكن الأسرالفقيرة من فئة الإناث	25	17	44
عدد الأسرالتي تم تأهيلها فعليا للاستفادة من مساكن الأسر الفقيرة	73	72	103
عدد الدراسات الاجتماعية المعدة للإستفادة من خدمة فلس الريف		350	385
عدد المساكن التي تم إيصال الخدمات لها	80	85	100
عدد المستفيدين من أبناء المؤسسات من مساكن الأسرالفقيرة	3	2	2
عدد المباني التي تم إنشاؤها للوزارة لتقديم الخدمات	1	1	1
عدد الأبنية التي تم استئجارها للوزارة لتقديم الخدمات	2	2	7
عدد الأبنية التي تمت صيانتها المملوكة والمستأجرة	40	52	19

يتضح من الجدول المشار إليه أعلاه رقم (10) إلى قيام الوزارة بتنفيذ إجراءات لتطوير البنية التحتيه لأماكن تقديم الخدمات التابعه لها مما يسهم في عملية تحسين الخدمات المقدمة، وتوفير المأوى والمسكن الملائم للأسرة الأشد فقراً لتمكينها من القيام بوظائفها الأساسية. وهذه الإجراءات والبرامج تصب في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الخاصة الوزارة والمتعلقة في: تعزيز القدرة المؤسسية للوزارة وتجذير ثقافة التميز، والمساهمة في تمكين المجتمعات المحلية والفئات المستهدفة.

الحادي عشر: إنجازات مديرية التطوير المؤسسي:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (14) لسنة (1956) وتعديلاته، نظام التنظيم الإداري لوزارة التنمية الاجتماعية لعام 2015، نظام تحسين الخدمات، ومنهجيات عمل تطوير الاداء المؤسسي المعتمدة. وتعنى المديرية بالإشراف على إعداد الخطة الاستراتيجية للوزارة، تأهيل الوزارةللمشاركة في جوائز الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية،تقديم الدعم الفني لحوسبة العمليات والأنظمة في الوزارة، صيانة الشبكات، تسهيل عملية تطبيق مشاريع الحكومة الإلكترونية في الوزارة، كما تشرف المديرية على إدارة المعرفة وتطوير المخزون المعرفي، وتساهم في تطوير وسائل وقنوات الاتصال الداخلي والخارجي.ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية: قسم تطوير الأداء المؤسسي، قسم الدعم الفني والشبكات،قسم البرمجة والحكومة الإلكترونية، قسم إدارة وتحسين الخدمات، وقسم المتابعة والتقييم.وتنفيذاً لهذا الدور حققت المديرية خلال الأعوام(2017،2018،2019) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (11) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء.

ولغايات تطوير الخدمات عملت الوزارة على إعداد خطة التحول الإلكتروني لتسهيل وصول الخدمات الاجتماعية لطالبيها، حيث وفرت عملية الربط الإلكتروني مع شركائها في تقديم الخدمات بشكل إلكتروني،كما عملت الوزارة على تطوير وتحديث موقعها الإلكتروني الذي اشتمل على نماذج إلكترونية لطلبات حق الحصول على المعلومات واستقبال الشكاوى والتواصل مع المواطنين. وعملت الوزارة على ربط (67) وحدة إدارية ميدانية تابعة لها وتم رفع سرعة وكفاءة خطوط الربط الإلكتروني لخدمة تشغيل الأنظمة المحوسبة وكاميرات المراقبة بين الوزارة و(63) وحدة إدارية من (2) ميغا إلى(10) ميغا. وفي مجال تطوير الأداء المؤسسي والتميز حققت الوزارة نسبة تحسن بلغت (9%) وفقاً لنتائج تقييم مركز جائزة الملك عبدالله الثاني للتميز، إضافة إلى تحقيق نسبة رضا متلقي الخدمة بلغت (72%)، إضافة إلى مشاركة المديرية في إعداد العديد من الدراسات والإستراتيجيات، وأبرزها:

- مراجعة الخطة الإستراتيجية المعدلة لوزارة التنمية الاجتماعية 2017-2021، واعتمادها حسب الأصول.

- المشاركة في إعداد الإستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية 2019-2025.
- الإشراف على إعداد الإطار "الاسترشادي" الإستراتيجي لمهننة العمل الاجتماعي العربي، والذي تم اعتمادة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية العرب في اجتماعهم المنعقد في المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ12/نيسان/2018.
- الإشراف على تأسيس المركز العربي للسياسات الاجتماعية وخفض الفقر.
- متابعه (41)مديرية ميدانية تابعه لوزارة التنمية الاجتماعية لضمان تقديم الخدمات وفق متطلبات منهجية المتسوق الخفي المعتمدة.

وهذه الإجراءات والإنجازات تسهم بشكل مباشر في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الخاصة بالوزارة، وبالتحديد الهدف الاستراتيجي المتعلق بتعزيز القدرة المؤسسية للوزارة وتجذير ثقافة التميز.

الجدول رقم (11) يوضح إنجازات مديرية التطوير المؤسسي للأعوام (2017،2018،2019)

مؤشرات قياس الأداء	الإنجازات		
	2017	2018	2019
عدد مستخدمي البريد الإلكتروني في الوزارة	841	870	860
عدد الأنظمة المستحدثة حسب حاجة العمل خلال العام.	2	5	3
عدد الوحدات الإدارية المربوطة على الشبكة مع الوزارة.	62	64	67
عدد الخطط الاستراتيجية التي تم إعدادها من لجنة التخطيط بمؤشراتها	1	1	1
عدد التقارير السنوية التي تم إعدادها واعتمادها	3	1	1
عدد خطط عمل المديريات في المركز التي تم إعدادها بمؤشراتها	18	18	18
عدد خطط عمل المديريات في الميدان التي تم إعدادها بمؤشراتها	41	41	41
عدد المستويات الإدارية في المركز والميدان التي تم مواءمتها مع الخطة الاستراتيجية	59	59	59
عدد الخدمات الإلكترونية المستحدثة	**2**	**5**	**8**

الثاني عشر: إنجازات مديرية الشؤون الإدارية:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (14) لسنة (1956) وتعديلاته، نظام اللوازم العامة رقم (32) لسنة(1993) وتعديلاته والتعليمات الصادرة بموجبه، وتعنى مديرية الشؤون الإدارية بتأمين كافة احتياجات الوزارة من المواد واللوازم، ومتابعة عمليات شرائها واستلامها وصرفها وتخزينها وإدارة المستودعات ومراقبة عمليات الجرد الدوري، وتعمل المديرية على تأمين الخدمات اللازمة كالإتصالات وعمليات الصيانة والنظافة لكافة مرافق الوزارة، وتقوم بتنظيم تناقل المراسلات الصادرة والواردة من وإلى الوزارة؛ وتقوم بتأمين احتياجات الوزارة من وسائل النقل ومتابعة صيانتها وإدارة حركتها وتنقلاتها، ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية: قسم اللوازم والإمداد، قسم الديوان، قسم الخدمات المساندة، قسم الحركة، قسم المشتريات والعطاءات، وتنفيذاً لهذا الدور حققت المديرية خلال الأعوام(2017،2018،2019) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (12) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء.

الجدول رقم (12) يوضح إنجازات مديرية الشؤون الإدارية للأعوام (2017،2018،2019)

مؤشرات قياس الأداء	الإنجازات		
	2017	2018	2019
العدد التراكمي لوسائط النقل.	243	243	243
نسبة الأجهزة في الوزارة إلى عدد الموظفين.	%70	%95	%98
عدد العطاءات التي تم طرحها لغايات تمديد الوزارة من مواد إغاثة وقرطاسية وأجهزة وأثاث.	75	111	120
عدد دفاترسجلات الرحلات التي تم صرفها لقسم الحركة/ الوزارة.	1250	1101	1535
عدد العطاءات التي تم طرحها لغايات الخدمات المساندة لسنة كاملة.	2	2	3
عدد الوثائق التي تم أرشفتها إلكترونيا.	55.07	62511	66282
عدد المستفيدين من المساعدات العينية التي تقدمها الوزارة بالتنسيق مع المعنيين من حساب الموازنة والتبرعات.	9120	12915	20702

يبين الجدول أعلاه رقم (12) دور مديرية الشؤون الإدارية في عملية تقديم الخدمات المساندة للوحدات الإدارية من أجل تقديم خدماتها بكفاءة وهذا يرتبط بالهدف الآستراتيجي المتعلق بتعزيز القدرة المؤسسية للوزارة وتجذير ثقافة التميز.

الثالث عشر: إنجازات مديرية الموارد البشرية:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (14) لسنة (1956) وتعديلاته، نظام ديوان الخدمة المدنية رقم (82) لسنه (2013)، وتعنى مديرية الموارد البشرية بالمشاركة في وضع سياسات الموارد البشرية وتطوير الاستراتيجياتوالأنظمة والبرامج المتضمنة جميع عمليات الموارد البشرية وتطبيقها بكفاءة وبما يضمن توفير الموارد البشرية المؤهلة والقادرة على العمل حسب متطلبات الخطة الاستراتيجية لوزارة التنمية الاجتماعية؛ وإدارة شؤونها ومتابعة كافة الإجراءات المتعلقة بها من تاريخ الاستقطاب ولغاية الانفكاك عن العمل؛ وتطوير قدراتها ورفع كفاءتها بتدريبها وتأهيلها باستمرار من أجل الارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدمها الوزارة وتحسينها.ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية: قسم تخطيط الموارد البشرية، قسم بيانات وسجلات الموارد البشرية، قسم إدارة الموارد البشرية، قسم تنمية الموارد البشرية. وتنفيذاً لهذا الدور حققت المديرية خلال الأعوام(2017،2018،2019) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (13) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء.

الجدول رقم (13) يوضح إنجازات مديرية الموارد البشرية للأعوام (2017،2018،2019)

مؤشرات قياس الأداء	الإنجازات		
	2017	2018	2019
عدد الموظفين الذين يتم تدريبهم من خلال إلحاقهم في فعاليات خارجية وداخلية	3600	2450	3376
عدد الموظفين الذين تم تدريبهم بموجب خطة الإحلال والتعاقب الوظيفي	34	58	23
عدد الموظفين الذين تم تعينهم بوظائف قيادية بموجب خطة الإحلال والتعاقب	4	8	9
عدد بطاقات الوصف الوظيفي التي تم إعدادها ومراجعتها	321	120	223
عدد الموظفين الذين تم تعيينهم خلال العام	81	57	82
عدد الموظفين الذين تم تعديل اوضاعهم الوظيفية من خلال (زيادة مؤهل، ترفيع من فئة أولى إلى فئة اعلى)	47	32	45
عدد البرامج التدريبية التي تم تنفيذها	291	397	188
عدد البرامج المقترح تنفيذها في الخطة ضمن موازنة الوزارة ومنضمن احتياجات الموظفين.	23	15	26
عدد الموظفين الذين تم إيفادهم في بعثات دراسية	3	6	2
عدد الطلبة الذين تم تدريبهم كمتطلب لإكمال دراستهم الجامعية	75	128	105

يلاحظ من الجدول اعلاه رقم (13) بأن الوزارة تسعى إلى تعزيز وبناء قدرات العاملين لديها من خلال تعزيز المعارف وتحسين المهارات لديهم لتمكينهم من القيام بمهماهم المنصوص عليها في بطاقات الوصف الوظيفي، إضافة إلى توظيف هذه المعارف والخبرات في سياسات الموارد البشرية المتعلقة بالإحلال والتعاقب الوظيفي،وهذا يساهم في تحقيق الهدف الاستراتيجي الذي ينص علىتعزيز القدرة المؤسسية للوزارة وتجذير ثقافة التميز.

الرابع عشر: إنجازات مديرية الموارد المالية:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (14) لسنة (1956) وتعديلاته، النظام المالي رقم (3) لسنة (1994)، وتعنى مديرية الموارد المالية بإدارة الأنشطة المتعلقة بالمسائل المالية والتي تشتمل على إعداد مشروع موازنة الوزارة بالتنسيق مع جميع المديريات والوحدات الإدارية، وإعداد الحسابات الشهرية والختامية على اختلاف أنواعها، وتوزيع وصرف الموارد المالية المتاحة حسب خطة الإنفاق المقررة، كما تساهم المديرية بالعمل على توفير التمويل اللازم لتنفيذ خطة الوزارة الإستراتيجية من المصادر المتاحة. ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية:قسم المحاسبة، قسم التدقيق المالي، قسم الرواتب، قسم الصرف المالي، قسم الأمانات.وتنفيذاً لهذا الدور حققت المديرية خلال الأعوام (2017،2018،2019) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (14) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء.

الجدول رقم (14) يوضح إنجازات مديرية الموارد المالية للآعوام(2017،2018،2019)

مؤشرات قياس الأداء	الإنجـــازات		
	2017	2018	2019
نسبة المبالغ التي تم إنفاقها من إجمالي مخصصات الوزارة المرصودة في موازنة الوزارة من خلال الموقف المالي.	% 95,50	%87,200	%84,900
نسبة الإنجاز من المشاريع الرأسمالية الممولة/ المرصودة ضمن الموازنة الرأسمالية.	% 99,1	%69,800	%69,9
إجمالي السقوف الممنوحة من قيمة إجمالي الحولات الصادرة خلال العام.	30,420,000	32,610,000	35,600,000
إجمالي قيمة الشيكات المصروفة من إجمالي قيمة الشيكات الصادرة.	30,321,422	30,258,908	33,802,831
إعداد الموازنة العامة للوزارة.	1	1	1

يبين الجدول أعلاه رقم (14) دور مديرية الموارد المالية في إدارة العمليات المالية وإدارة موازنتها السنوية للوزارة من أجل رفدها بالمخصصات المالية لبرامجها ومشاريعها وهذا يرتبط بالهدف الاستراتيجي المتعلق بتعزيز القدرة المؤسسية للوزارة وتجذير ثقافة التميز.

الخامس عشر: إنجازات مديرية الاتصال:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (14) لسنة (1956) وتعديلاته،وتعنى هذه المديرية بإبراز صورة إيجابية عن الوزارة ونشاطاتها وتنظيم العلاقة مع وسائل الإعلام وتكوين رأي عام مساند لوزارة التنمية الاجتماعية وقضاياها الإنسانية. ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية: قسم الإعلام، قسم التوعية والتثقيف المجتمعي، قسم العلاقات العامة، قسم المسؤولية المجتمعية. وتنفيذاً لهذا الدور حققت المديرية خلال الأعوام (2017،2018،2019) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (15) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء.

الجدول رقم (15) يوضح إنجازات مديرية الاتصال للأعوام (2017،2018،2019)

مؤشرات قياس الأداء	الإنجـــازات		
	2017	2018	2019
عدد حملات التوعية والتثقيف التي تم تنفيذها (دعم خارجي)	150	82	282
عدد حملات التوعية المجتمعية (الوزارة)	410	1171	410
عدد المثقفين الذين تلقوا دورات تنشيطية	74	41	65
عدد المثقفين المنفذين لحملات التوعية (دعم خارجي)	74	41	65
عدد المثقفين المنفذين لحملات التوعية المجتمعية (الوزارة)	41	41	41
عدد المستفيدين من حملات التوعية المجتمعية (الوزارة)	4864	13241	9572
عدد رسائل التوعية المنشورة إلكترونيا	1322	1115	1220
عدد الفعاليات والندوات والمؤتمرات والاجتماعات وورش العمل المتعلقة بأعمال الوزارة التي تم متابعة تنفيذها	14	99	10
عدد الفعاليات والأنشطة والبرامج المنبثقة عن مديريات مركز الوزارة والميدان التي تم نشرها من خلال صفحة الفيسبوك	388	1415	1500
عدد الأفلام المصورة الخاصة بالوزارة وتصويرها ومونتاجها	4	3	2
عدد التقارير الصحفية المنشورة	92	528	350
عدد الدعوات المختلفة لوسائل الإعلام والصحفيين	192	256	300
عدد الجولات الميدانية لتغطية جولات الوزير	42	97	100
عدد المراسلات والمخاطبات الإعلامية الصادرة	311	649	550
عدد الإعلانات المنشورة في وسائل الإعلام	50	99	50
عدد وكالات الأنباء ومحطات التلفزيون والإذاعة التي تغطي نشاطات الوزارة بشكلي يومي	60	636	50
عدد المواقع الإلكترونية التي تغطي أخبار الوزارة	150	150	150
عدد الحالات الإنسانية المرصودة والمنشورة في الإعلام التي يتم متابعتها	70	49	90

عدد حملات التوعية المجتمعية(السياسات الاجتماعية لمناهضة العنف والتكفير)	138	451	396
عدد المثقفين المنفذين لحملات التوعية المجتمعية(السياساتالاجتماعية لمناهضة العنف والتكفير)	41	41	41
عدد المستفيدين من حملات التوعية المجتمعية(السياسات الاجتماعية لمناهضة العنف والتكفير).	6708	10335	7143
عدد حملات التوعية(الفرصة السكانية)	82	123	82
عدد المثقفين المنفذين لحملات التوعية(الفرصة السكانية)	41	41	41
عدد المستفيدين من حملات التوعية المجتمعية(الفرصة السكانية)	2210	2383	1650
عدد المستفيدين من حملات التوعية الوالدية (دعم خارجي)	3352	600	2210

يلاحظ من الجدول أعلاه رقم (15) الدور الوقائي الذي تقوم به الوزارة للحد من الظواهر السلبية وتعزيز الظواهر الإيجابية وهذا يسهم بشكل مباشر في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الخاصه بالوزارة، وبالتحديد الهدف الاستراتيجي المتعلق بالمساهمة في تمكين المجتمعات المحلية والفئات المستهدفة.

السادس عشر: إنجازات وحدة الرقابة الداخلية:

تم إنشاء وحدة الرقابة الداخلية في وزارة التنمية الاجتماعية استنادا لبلاغ دولة رئيس الوزراء رقم (31) لسنة 1992 حيث أصبحت وحدة الرقابة أحد أهم الأدوات التي تساعد متخذ القرار على اتخاذ القرارات السليمة وصولاً للمحافظة على المال العام. حيث تقوم الوحدة بالرقابة على الأعمال المختلفة بالوزارة المالية والفنية والإدارية بالإضافة للمديريات والمراكز الحكومية والخاصة والتطوعية التي تديرها أو تشرف عليها الوزارة بالإضافة للتدقيق على القرارات الصادرة لضمان صحتها وعدالتها وعدم التعسف باتخاذها وانطباقها مع القوانين والتشريعات النافذة: نظام الرقابة الداخلية رقم (3) لسنة 2011 وتعديلاته، التشريعات الخاصة بوزارة التنمية الاجتماعية. وتتكون هذه الوحدة من الأقسام التالية: قسم الرقابة والتدقيق المالي، قسم الرقابة والتدقيق الإداري، وقسم الرقابةوالتدقيق الفني.وتنفيذاً لهذا الدور حققت المديرية خلال الأعوام (2017،2018،2019) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (16) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء.

ويلاحظ من الجدول أدناه رقم (16) دور الوزارة في ضمان سلامة إجراءات القرارات الإدارية والمالية بما يتوافق مع مبادئ الحوكمة الرشيدة وهذا يسهم بشكل مباشر في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الخاصه بالوزارة، وبالتحديد الهدف الاستراتيجي المتعلق بتعزيز القدرة المؤسسية للوزارة وتجذير ثقافة التميز.

الجدول رقم (16) يوضح إنجازات وحده الرقابة الداخلية للأعوام (2017،2018،2019)

مؤشرات قياس الأداء	الإنجازات		
	2017	2018	2019
التدقيق على مستندات النفقات والأمانات.	12859	13858	13224
الرد عل استيضاحات ديوان المحاسبة والكتب الرقابية الصادرة من ديوان المحاسبة ووزارة المالية حيث بلغ عدد الاستيضاحات والكتب التي عملت الوزارة على تصويبها وانهاء بعضها.	101	118	135
الرد على الشكاوى من كافة الجهات الرقابية وانهائها حسب الأصول.	50	65	75
زيارة للتدقيق المالي والإداري والفني على الوحدات الحكومية والخاصة والأهلية والتطوعية بمافيها المديريات والمكاتب والمراكزالتابعة لها موزعة.	220	238	154
المشاركة بترخيص مركز يرعى المعاقين.	30	45	18
المشاركة باللجنة للتدقيق والتحقيق.	110	148	144
عدد الكتب الصادرةالتي تم تدقيقها.	21050	28585	26922

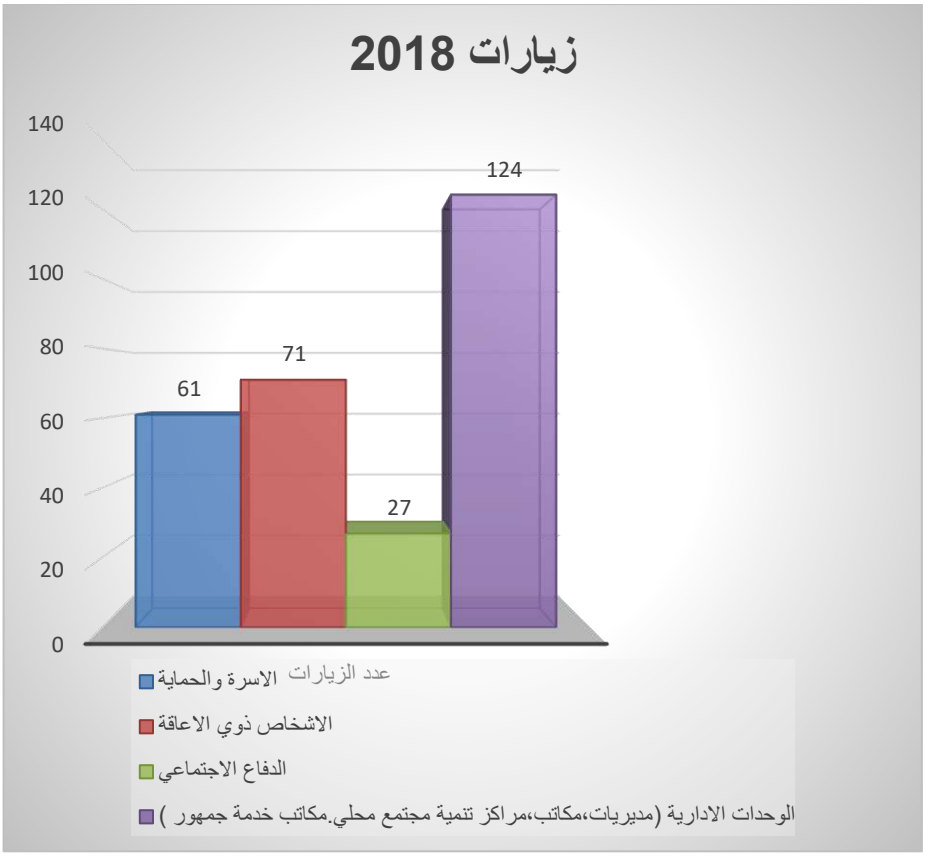

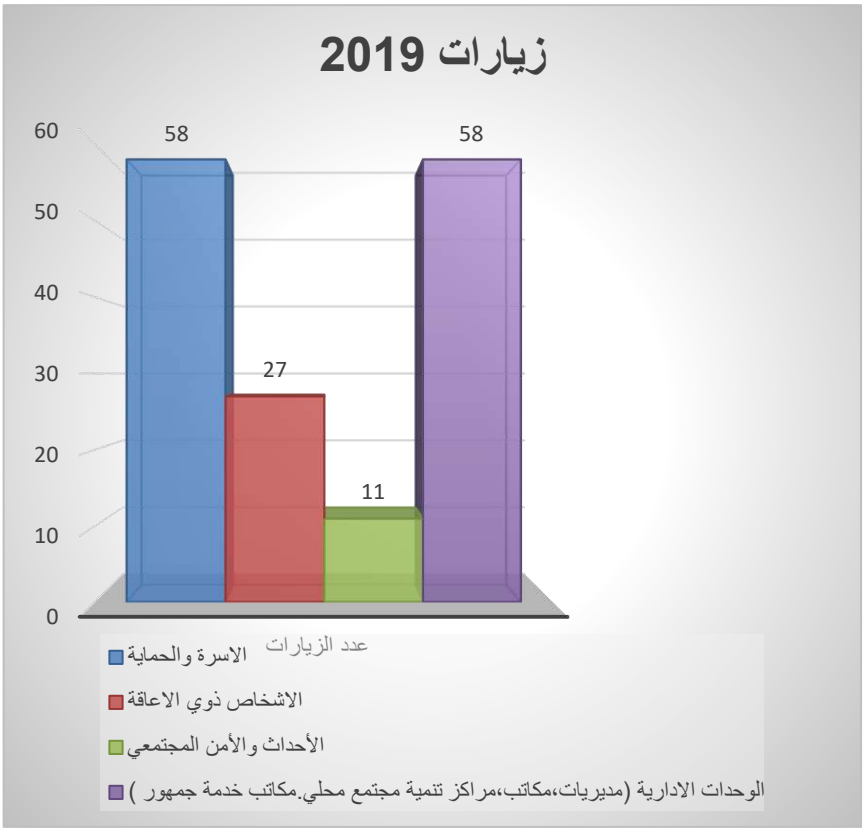

السابع عشر: إنجازات وحدة خدمة الجمهور:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (14) لسنة (1956) وتعديلاته، وتعتبر وحدة خدمة الجمهور بوابة وواجهة وزارة التنمية الاجتماعية، وتعنى باستقبال متلقي الخدمة وتقديم الخدمة لهم بالتنسيق مع المديريات المعنية في الوزارة، ومتابعة الطلبات الواردة إلى الوزارة من الديوان الملكي ورئاسة الوزراء ومجلس النواب، والقيام بإجراء دراسات الحالة الاجتماعية والإستدعاءات التي يتم تحويلها من وإلى الدوائر والمؤسسات المعنية.ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية: قسم الإرشاد والتوجيه، قسم الإغاثة.وتنفيذاً لهذا الدور حققت المديرية خلال الأعوام(2017،2018،2019) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (17) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء.

الجدول رقم (17) يوضح نجازات وحدة خدمة الجمهور للأعوام (2019،2018،2017)

مؤشرات قياس الأداء	الإنجازات		
	2017	2018	2019
عدد متلقي الخدمة الذين تم استقبالهم	29133	23199	23315
عدد متلقي الخدمة الذين تم استقبالهم وقدمت الخدمة لهم من خلال وحدة خدمة الجمهور مباشرة	12847	5366	4355
عدد متلقي الخدمة الذين تم استقبالهم وقدمت الخدمة لهم بالتنسيق مع المديريات المعنية في الوزارة	16286	11676	12397
عدد الطلبات الواردة من الديوان الملكي الهاشمي العامرحول طلبات المواطنين	19	25	8
عدد الطلبات الواردة من رئاسة الوزراء حول طلبات المواطنين	303	313	325
عدد الطلبات الواردة من جهات حكومية أخرى	14	51	67
عدد الدراسات الاجتماعية والإستدعاءات التي تم التعامل معها	3123	2211	2220
عدد المستفيدين من حساب الإغاثة للحالات الطارئة في الوزارة	2420	2413	1137
عدد المراجعين الذين تم استقبالهم لطلب المساعدة في قسم الإغاثة	6057	6157	5563
عدد المستفدين من خلال مبادرات واتفاقيات خارجيه مبرمة مع الوزارة	536	545	717
عدد الشكاوي والاقتراحات التي تم استقبالها	335	347	610
عدد الشكاوي والاقتراحات التي تم معالجتها	270	288	593
عدد طلبات الحصول على المعلومات المقدمة	0	37	103

يوضح الجدول أعلاه رقم (17) دور الوزارة في تطبيق أدوات تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين والمتعلقة بالدليل الإرشادي لمكاتب خدمة الجمهور ومنهجية الشكاوي والاقتراحات الحكومية، إضافة إلى دور الوزارة بتطبيق الإجراءات المتعلقة بضمان حق الحصول على المعلومات، وهذا يسهم بشكل مباشر في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الخاصه بالوزارة، وبالتحديد الهدف الاستراتيجي المتعلق بتعزيز القدرة المؤسسية للوزارة وتجذير ثقافة التميز.

الثامن عشر: إنجازات وحدة مكافحة التسول:

تعمل المديرية بنهج تشاركي وفق مرجعيات أساسية، أبرزها: قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (14) لسنة (1956) وتعديلاته. وتعنى وحدة مكافحة التسول بالحد من ظاهرة التسول تطبيقا للنصوص القانونية رقم (389) من قانون العقوبات، قانون الاحداث، قانون مراقبة سلوك الاحداث وقانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بضبط المتسولين ورعاية وتأهيل المحكومين منهم بموجب أحكام قضائية.ويتكون هيكلها التنظيمي من الأقسام التالية: قسم ضبط المتسولين، قسم مراكز رعاية وتأهيل المتسولين. وتنفيذاً لهذا الدور حققت المديرية خلال الأعوام (2017،2018،2019) الإنجازات المبينة في الجدول رقم (18) وفقاً لمؤشرات قياس الأداء.

الجدول رقم (18) يوضح إنجازات وحدة مكافحة التسول للأعوام (2017،2018،2019)

مؤشرات قياس الأداء	الإنجازات		
	2017	2018	2019
عدد المتسولين الذين تم ضبطهم عليهم من فئتي البالغين والأحداث.	4290	4350	4135
عدد المتسولين البالغين الذين تم ضبطهم.	3093	3593	2496
عدد المتسولين الأحداث الذين تم ضبطهم.	1197	1200	1639
عدد المتسولين المكررين من إجمالي المتسولين الذين تم ضبطهموالمودعين في مراكز التسول.	273	226	403
عدد حملات التسول التي تم تنفيذها.	4220	5210	4800

يتضح من الجدول أعلاه رقم (18) دور الوزارة في عملية إعادة تأهيل فئة المتسولين لضمان توفير الحماية والرعاية لهم، وهذا يسهم بشكل مباشر في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الخاصه بالوزارة، وبالتحديد الهدف الاستراتيجي المتعلق بتطوير الخدمات الاجتماعية والارتقاء بنوعيتها وجودتها.

أبرز تطلعات وزارة التنمية الاجتماعية خلال عام 2020

1. البدء بتنفيذ الخطة الإستراتيجية لبدائل دور الإيواء للمراكز الحكومية والخاصة المتخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة.ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة في أسر طبيعية أو أسر بديلة.
2. استحداث وحدات للتدخل المبكر.
3. المباشرة في تنفيذ برنامج مهننة العاملين في القطاع الاجتماعي.
4. الإستمرار في تقديم الدعم للجمعيات لتنفيذ مشاريع لتنمية مجتمعاتها المحلية.
5. تطوير قاعدة بيانات للجمعيات.
6. الإستمرارية في الرعاية الأسرية البديلة بدلاً من الرعاية المؤسسية للأطفال فاقدي السند الأسري.
7. مراجعة وتطوير بعض التشريعات الاجتماعية الناظمة لعمل وزارة التنمية الاجتماعية.